



الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
في العالم اليوم أكثر من ٦٥ مليون مهاجر قسراً، مما يجعل
المسألة المعروضة على هذا الاجتماع الرفيع المستوى متزايدة
الأهمية. ونحن نتشاطر وجهة النظر بأن أوثق سبيل لمعالجة
مسألة اللاجئين بنجاح هو التخلص من الأسباب الجذرية التي
تُرغم الناس على الفرار من أوطانهم.

ونعتقد أنه لكي نستطيع التصدي بنجاح لتحديات الهجرة
الحالية، من المهم، أولاً وقبل كل شيء، منع نشوب النزاعات
وتسويتها سياسياً. ويتعين علينا تنسيق جهود المجتمع الدولي
في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية
والمجالات الأخرى، وحماية السلامة والأمن وحقوق الإنسان،
وإيجاد الصلات بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية.

ولا بُدُّ لنا أيضاً من الحيلولة دون التدخل الأجنبي في
الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ونعتقد أن حالة الهجرة
الصعبة الراهنة بمعظمها هي إحدى عواقب التدخل غير

نظراً لغياب الرئيس المشارك، تولّى الرئاسة الرئيس
المشارك بالنيابة، السيد الحسين (موريتانيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الاجتماع العام رفيع المستوى المعني بحركات التزوح الكبرى
للأجانب والمهاجرين

البندان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد غينادي غاتيلوف، نائب وزير خارجية
الاتحاد الروسي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ويتعيّن علينا أن نفعل كل ما هو ممكن للحؤول دون إمكانية دخول الإرهابيين الأجانب البلاد إلى جانب الأشخاص المحتاجين إلى مساعدة فعلياً ولا يجوز استهداف اللاجئين بالتلاعب السياسي، أو من قِبَل قوات تُثير الكراهية الدينية والاجتماعية، وبخاصة تجاه مخيمات اللاجئين المزمع استخدامها لتجنيد المقاتلين وتدريبهم عسكرياً. ونعتقد أنه ينبغي لهُجّ التغلب على مشاكل المهجرة أن تشمل توفير الحماية للاجئين. ويجب أن تكون تلك التدابير منسجمة مع المبادئ الجوهرية للإنسانية، الحيادية، والتزاهة والاستقلالية، وأن تحترم أيضاً سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

لقد استمعنا إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلًا جورجيا (انظر A/71/PV.4 B) وأوكرانيا (انظر A/71/PV.4 A). وقد شمل بياناهما اتهامات غير مبرّرة موجّهة ضد روسيا. ونظراً لضيق الوقت، فإنني سأشير ببساطة إلى أن هدف تلك البيانات واضح، وهو، بالتحديد، نقل الملامة بشأن الحالة، بغية تبرير السياسات الإجرامية التي أرغمت آلاف الأشخاص على مغادرة منازلهم، ومحاولة إخفاء عزوفها عن اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة تلك الحالة.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد يرزان أشيكبايف، نائب وزير الخارجية في جمهورية كازاخستان.

السيد أشيكبايف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تدرك كازاخستان الطابع العالمي للتحديات المرتبطة بالناس أثناء تنقلهم، وتدعم دعماً كاملاً الدور الريادي للأمم المتحدة في رسم استراتيجية متعددة الأطراف للتعامل مع تدفقات اللاجئين والمهاجرين.

لقد كان لبلدي تجربته الذاتية المتمثلة بكونه مقصداً لملايين المهاجرين والأشخاص المشردين داخلياً. فقبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، كانت كازاخستان مكاناً أُمرت

المسؤول في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بهدف زعزعة استقرارها والإطاحة قسراً بالحكومات غير الملائمة. وقد أدى ذلك إلى انهيار دول، وكوارث إنسانية، وحروب أهلية وزيادة في الإرهاب، وجعل الظروف المعيشية هناك لا تُطاق، بسبب المخاطر على حياة الناس. وكل ذلك، اقترانا بانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، أدى إلى تدفّقات جماعية للاجئين والمهاجرين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونعتقد أن الدول التي تُسهم بنشاط في تلك التدخلات، يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية والكبرى عن تقديم المساعدة للضحايا، اللاجئين والمهاجرين قسراً.

وإننا نعتقد أنه لكي نعالج مشاكل المهجرة في أوروبا، لا بُدّ من اتفاق سياسي في بلدان منشأ المهاجرين. ويتعيّن أن تكون هناك مساعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء الدولة. فملايين الأشخاص بحاجة إلى السلام والهدوء والثقة بالمستقبل. ويمكن تحقيق ذلك عبر المصالحة المدنية في سوريا وليبيا وبلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومكافحة الإرهاب في تلك المنطقة. ونحن نشهد مساعي لتعزيز مفهوم تقاسم المسؤولية، في محاولة لإلقاء عبئها على كواهل الآخرين.

ونؤكد عدم جدوى تلك النهج.

وعلاوة على ذلك، نوّد أن نؤكد أن الاتحاد الروسي يدعم النظام الدولي لحماية اللاجئين الذي جوهره اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وتوفّر روسيا مساعدة سياسية، وقد قدّمتنا تبرّعات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونوفّر كميات كبيرة من المساعدة الإنسانية للبلدان الأصلية للاجئين. وقد استضفنا وآوينا أيضاً لاجئين في روسيا، بينهم أكثر من مليون مهاجر قسراً من أوكرانيا.

مع اليابان في بدء مشروع لتحسين قدرة الدولة على الخدمة المدنية، مع تركيز خاص على المساواة بين الجنسين.

نعتقد أنّ استجابةً فعالة للأزمة الإنسانية الحالية يجب أن تقوم على أساس فهم الأسباب الجذرية للتشرد. فالتراعات المسلحة، والاضطهاد والعنف، وتغيّر المناخ والتخلف هي من بين العوامل الفعالة الرئيسية المسببة لتدفقات اللاجئين. ونؤكد بشكل خاص على أهمية مبادئ مثل الاحترام المتبادل وعدم التدخل. فإهمال تلك المبادئ عاملٌ يسهم في تدمير سيادة وكيانات الدول المتضررة ويُفاقم الأزمات الإنسانية الراهنة.

نرحب باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) اليوم. وهذه الوثيقة، بموازاة حملة الأمين العام لمحاربة كراهية الأجانب، عميقة الجذور في مبادئنا العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونأمل أن تصبح أساساً للمزيد من العمل وإحداث تغييرات حيوية لملايين الناس. نرحب أيضاً بتوقيع اتفاق بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. فتعزيز العلاقة المؤسسية بين هاتين المنظمتين عنصر هام في تجاوز الأزمة الراهنة.

ختاماً، أود أن أؤكد التزام كازاخستان القوي وإرادتها السياسية بالألا تترك أحداً متخلفاً عن الركب في معالجة مسائل المهاجرين واللاجئين.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليناس لينكفيتشوس، وزير الخارجية في جمهورية ليتوانيا.

السيد لينكفيتشوس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة. وأشكر أيضاً ممثلي الأردن وأيرلندا على عملهما الجبار في تيسير إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧٠)،

مجموعات عرقية مختلفة بأن تستوطن فيه. وقد شهدنا أيضاً عدة موجات من هجرة العمال من أجزاء أخرى من الاتحاد السوفياني السابق، ناجمة عن تطورات صناعية وزراعية كبرى. وإننا نُدرك المعنى الحقيقي للإنسانية والتعاطف. وبفضل السياسة المتوازنة والمسؤولة التي ينتهجها الرئيس نور سلطان نزار باييف، فإنّ بلدي مجتمع ديناميكي متعدد الأعراق، تعيش فيه بسلاّم أكثر من ١٠٠ مجموعة عرقية. وهذا أحد أعظم إنجازات سنواتنا الـ ٢٠ من الاستقلال.

إنّ لبلدي سجلاً سليماً من التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وقد اعتمدنا في عام ٢٠١٠ قانوناً متعلقاً باللاجئين يضمن حماية حقوقهم وكرامتهم. فاللاجئون يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها مواطنو جمهورية كازاخستان. وجميع أبنائهم ملتحقون بمؤسسات تعليمية عالية الجودة. وقد وُضعت موضع التنفيذ خطة عمل وطنية لمعالجة الاتجار بالبشر. وبصفتنا عضواً في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، نعامل الهجرة من البلدان المجاورة بطريقة شاملة تُسهم في نمو كازاخستان وتنميتها، فضلاً عن نمو جيراننا وتنميتهم.

بغية تأزر الجهود الإقليمية والدولية، أطلقت كازاخستان في عام ٢٠١١، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، العملية التشاورية الإقليمية المسماة عملية ألماتي المتعلقة بحماية اللاجئين والهجرة الدولية. وهي تهدف إلى التصدي للتحديات العديدة الناجمة عن الهجرة المختلطة، بما يعزز التعاون الإقليمي عبر الحوار.

وفي رأينا أنّ الحالة في أفغانستان ومحيطها ينبغي أن تبقى محور الاهتمام الدولي الدائم. ونحن بدورنا نستثمر أكثر من ٥٠ مليون دولار في تعليم الطلبة الأفغانين، وبناء المدارس والمستشفيات وتقديم المساعدة الإنسانية. وقد أسهمنا مؤخراً

للبلدان التي تستضيفهم. ويمكن أن يكون للمزيد من الاستثمار في التماسك الاجتماعي والإدماج الكامل للمهاجرين مزايا اجتماعية واقتصادية هامة من أجل التنمية. فيتعين علينا تكثيف جهودنا بإدراج مبادرات تركز تركيزاً خاصاً على النساء والشباب، بغية تزويدهم بالفرص التي يحتاجون إليها لتحقيق إمكاناتهم.

في الختام، إسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن يتميز عام ٢٠١٦ بكونه العام الذي نُهضنا فيه بتقاسم المسؤولية، وليس نقلها. ونأمل أن يوفر هذا الاجتماع الرفيع المستوى فرصاً تاريخية لتحسين حياة ملايين الناس. يجب ألا نخذلهم. وعلاوة على ذلك، فإننا نتطلع إلى البناء على التزامنا بإبرام اتفاقات عالمية بشأن هذا الموضوع بحلول عام ٢٠١٨، في معلما هام آخر لوضع إطار واضح لاستجابة عالمية، وتعزيز التعاون الدولي.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد شو كغاتي، وزير الدفاع والعدل والأمن في بوتسوانا.

السيد كغاتي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم تحيات شعب بوتسوانا فيما نستعد للاحتفال بالذكرى الخمسين لاستقلالنا في ٣٠ أيلول/سبتمبر. يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب الجمعية العامة بشأن مسألة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء العالم.

إنني أدرك أن هذه المسألة أصبحت ملحة ومؤلمة ومهددة للحياة، ولا سيما بالنسبة للمتضررين، خصوصاً النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أتاحت لي الفرصة لتقدير الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين. وأود أن أثنى على الدول الأعضاء على العمل الممتاز الذي قامت به فيما يخص إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار

الذي اعتمده اليوم. ومن المهم أن يشكل هذا الإعلان أساساً عملياً وواقعياً لعملنا الجماعي في معالجة الظاهرة الملحة المتمثلة في التحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين. إننا نواجه أكبر أزمة لاجئين وهجرة في تاريخنا الحديث. ولا يستطيع أي بلد منشأ أن يتصدى لها منفرداً. ولا يمكننا تقديم المساعدة الكافية لمن هم بحاجة فورية إلا عبر التقاسم الجماعي للمسؤولية. ويجب أن تكون استجابتنا عالمية وشاملة ومتكاملة. وإنقاذ الأرواح يجب أن يكون أولوية.

ثمّة حاجة إلى العمل الحاسم لتدمير شبكات التهريب وكسر نماذج أعمالها، لكي نستطيع أن نضع نهاية لأنشطتها الإجرامية. ويشارك أفراد حرس حدود ليتوانيا بفعالية في العمليات المشتركة لوكالة فرونتكس التابعة للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن مشاركتهم في أفرة التدخل الحدودي السريع، المنتشرة في الجزر اليونانية، والشرطة الليتوانية تعمل إلى جانب زملاء الأوروبيين في إدارة تدفقات الهجرة. وقد قدّمنا إغاثة إنسانية عبر آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي. ولكن على الرغم من جهودنا وحسن نيتنا، لن يتمّ القضاء على ظاهرة الهجرة الجماعية من دون أن تعالج بمسؤولية الأسباب الجذرية للتشرد.

إنّ منع النزاع، وتعزيز الحكم الصالح، وسيادة القانون والمساءلة، احترام حقوق الإنسان وتوفير الوظائف والفرص الاقتصادية يجب أن تكون في صلب جميع أعمالنا. ومن الملحّ بشكل خاص معالجة النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار، اللذين يجعلان الناس يفرون من بيوتهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده بشأن منع النزاعات والوساطة، كجزء من حفظ السلام. وما انفكت ليتوانيا ملتزمة بالاستمرار في المساهمة لبلوغ تلك الغاية.

إنّ اللاجئين والمهاجرين ليسوا بحاجة إلى أعمالنا الخيرية. فحين تُعطى لهم الفرص الصحيحة، سيقدّمون إسهامات إيجابية

اقتصادات البلدان النامية على وجه الخصوص. وتتجلى آثار هذه الضغوط في العديد من أنحاء العالم في ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب، وانعدام الأمن الغذائي والفقير، التي غالباً ما تكون الأسباب الرئيسية لهجرة وتشريد الأشخاص في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أعتقد أنا ووفد بلدي أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيؤدي، بدعم من الجهود المبذولة في مجال بناء السلام على الصعيد العالمي والحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، إلى توفير الزخم اللازم لإبطاء وتيرة الهجرة والتحركات الكبيرة للأشخاص واللاجئين في جميع أنحاء العالم. وبلدي مستعد لدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميلنكو سكوكنك، المدير العام للشؤون الخارجية في شيلي.

السيد سكوكنك (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي تقرير الأمين العام (A/70/59)، الذي يقول إن الأزمة العالمية الناجمة عن التحركات الجماعية للمهاجرين واللاجئين، تتطلب استجابة عاجلة من جانب المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول دائمة في الأجلين المتوسط والقصير، وضمان تمتع اللاجئين والمهاجرين الكامل بجميع حقوق الإنسان وممارستها. وينبغي لهذه الاستجابة الاعتراف بالطابع المتعدد الأبعاد لظاهرة الهجرة الدولية من جميع عواقيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإنمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تذكر الالتزامات التي قطعت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومبدأ ألا يتخلف أحد عن الركب.

ولم تسلم شيلي. لقد أصبحنا خلال السنوات العشر الماضية بلد مهاجرين. وتشير الأرقام الرسمية إلى استقبال ٥٠٠.٠٠٠ مهاجر، خلال عام ٢٠١٥ في بلدنا، قادمين أساساً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتمثل

الذي تم اعتماده هذا الصباح. وأدعم أنا ووفد بلدي البرنامج المقترح المتعلق بإجراء دراسة استقصائية بشأن الهجرة، والذي أعتقد أنه سيولد فهماً أوضح للخصائص الديمغرافية للهجرة وظاهرة التحركات واسعة النطاق.

وبصفة عامة، يشكل غالباً ضعف هياكل الحوكمة، وما ينتج عنه من عدم المساواة الاجتماعية والفقير والصراع العسكري والكوارث، الأسباب الرئيسية للتحركات الكبيرة للأشخاص. لقد قامت بوتسوانا، من جانبها، بدور في توفير الملجأ للمتسبي اللجوء من خلال توفير الحماية والكرامة لجميع المشردين من بلدان الجنوب الأفريقي الأخرى وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على نطاق أوسع خلال الكفاح من أجل التحرير في أوائل الستينات. وتستضيف بوتسوانا حالياً ٢١٢٣ لاجئاً. إن حكومة بلدي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، توفر الحماية من حيث المأوى والرعاية الصحية والتعليم العام. وعلى غرار جميع البلدان، تبذل بوتسوانا قصارى جهودها في مجال وضع وتنفيذ سياسات حماية تتفق مع اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين لضمان عيش اللاجئين حياتهم في أمان وكرامة.

وتتطلب الهجرة ونقل الأشخاص عبر العالم توافقاً إقليمياً وقارياً وقبل كل شيء، عالمياً من أجل حل المشكلة. وتتطلب الاتجاهات الحالية للهجرة اجتماع الحكومات والمنظمات المتعددة الجنسيات لعقد العزم جماعياً وتجميع الموارد معاً لمساعدة الأمم المتحدة في جهودها الرامية للتوصل إلى حلول مستدامة لتلك المشاكل.

ومن المؤسف أن نلاحظ أن البيئة الأمنية العالمية لا تزال متقلبة وأن جميع البلدان معرضة للخطر عندما يتعلق الأمر بالإرهاب. ويؤدي استمرار خطر الإرهاب في جميع أنحاء العالم، والتراجع الاقتصادي وأنماط تغير المناخ القاسية، على الصعيدين الفردي والجماعي، إلى زيادة الضغوط على

وأخيراً، يحدونا الأمل في أن يساعدنا هذا الاجتماع على إيجاد حلول مبتكرة تهدف إلى تقديم المساعدة للأشخاص المشردين واللاجئين. وتنضم شيلي إلى باقي أعضاء الأمم المتحدة في تأييد الصكوك التي وافقت المنظمة عليها وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي اعتمد هذا الصباح، والذي يضع إطاراً للتعاون العالمي الفعال على أساس من التضامن الذي يدعمه تحديد التزامنا بالقانون الدولي الإنساني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد فيان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بتقرير الأمين العام (A/70/59) الذي صدر في الوقت المناسب بشأن اللاجئين والمهاجرين ويدعو إلى وضع إطار جديد وشامل لمعالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين.

يمثل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) الذي اعتمده صباح هذا اليوم خطوة حاسمة، ولكنها فقط خطوة أولى. وهذا يتطلب حلولاً مبتكرة واتفاقاً على نتائج ملموسة. ويجب أن نسعى إلى المزيد من الاستثمار المبكر في منع الصراعات وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) لمعالجة الأسباب الجذرية للتدفقات الحالية غير المسبوقة للهجرة غير القانونية.

كما سمعنا اليوم، فإن التحركات الجماعية للأشخاص الضعفاء تسبب اضطراباً يعجز عنه الوصف ويأساً وتدميراً للأفراد والمجتمعات والبلدان، ولللاجئين والمجتمعات المحلية التي تستوعبهم. إن التحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، ولدينا مسؤولية مشتركة لإدارة تدفقات الهجرة غير النظامية بأسلوب تعاوني وشامل، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي.

النساء نسبة كبيرة من هذا العدد. وحتى الآن في عام ٢٠١٦، استمرت تلك العملية بوتيرة نشطة. ومن أجل التصدي لهذا التحدي، عملت الحكومة على تصميم وتنفيذ سياسات هجرة قائمة على تعزيز وتطبيق التزاماتنا في مجال حقوق الإنسان. وقد أنشأنا مجلساً معنياً بشؤون الهجرة على المستوى الوزاري، لتمثل ولايته في وضع سياسة وطنية شاملة بشأن الهجرة. وقد وضعنا صكاً رئاسياً يشمل المبادئ التوجيهية للسياسات العامة لتعزيز التشريعات والممارسات المتعلقة بالهجرة. ويتجلى الهدف النهائي في التوصل إلى نظام وطني يتيح استجابة متعددة الأبعاد لعمليات الهجرة في البلد.

وفيما يتعلق باللاجئين، تؤكد شيلي مجدداً التزامها باتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٦٧. وأطلقت حكومتنا، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مبادرة لإعادة توطين اللاجئين السوريين. ويشمل ذلك الجهد توفير الخدمات والدعم الذي يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للأطفال والأسر والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وتستند هذه المبادرة إلى تجربتنا الناجحة في التعامل مع اللاجئين اعتباراً من عام ٢٠٠٨. وقد قمنا حتى الآن بمنح شهادات تجنس لـ ٤٥ طفلاً فلسطينياً أعيد توطينهم مع أسرهم. وعلى الصعيد الإقليمي، لا سيما من خلال مشاركتنا بصفة عضو غير دائم في مجلس الأمن خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، عززنا وصول المساعدة الإنسانية السريعة من أجل تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات الإنسانية.

وتؤيد شيلي مبادرة نانسن وجدول أعمال حماية المشردين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ. وعلى الصعيد الإقليمي، عززنا مفهوم إدارة الهجرة الدولية من خلال مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة، وكذلك من خلال عمليات التكامل الإقليمي الأخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا الصادق للرئيس بيتر تومسون، ولرئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، السيد موغنس ليكيتوفت، على عقد هذا الاجتماع العام الهام الرفيع المستوى المعني بحركات التروح الكبرى للاجئين والمهاجرين، وفقا للقرار ٥٣٩/٧٠ الذي يرمز إلى الجهد الجماعي للمجتمع الدولي لضمان التزامات من أجل تقديم المساعدة وتعزيز تعاون أوثق وزيادة تقاسم المسؤوليات.

ظاهرة اللاجئين والمهاجرين وتنقلات الناس ليست ظاهرة جديدة. فقد أصبحوا جزءا لا يتجزأ من تاريخ البشرية. لقد ازدادت الاتجاهات العالمية السلبية اليوم حيال اللاجئين والمهاجرين، فهم عرضة للتمييز وكرهية الأجانب كل يوم؛ إنهم يشعرون بالإحباط وفي الكثير من الأحيان ضحايا صدمات عاطفية أو نفسية. إن الاستجابات للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين عند حدها الأدنى، لأننا نبوء مترددين في التصدي لها، ويعزى ذلك جزئيا إلى تنوع المصالح السياسية التي تنطوي عليها المسألة. أعتقد أنه كلما تركناهم عرضة لمزيد من المعاناة والتحديات، سنتحمل المزيد من الآثار السلبية للمشكلة، فنحن نرى صورا تنفطر لها القلوب في وسائط الإعلام، بما في ذلك تسجيلات مصورة لتروح اللاجئين ورفض الدول لهم.

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر من كل عام نحتفل باليوم الدولي للمهاجرين مما يشير إلى أن هذه المسائل أصبحت دولية. ومن المسلم به أن الجهود الجماعية ضرورية وتشمل الدول الأعضاء وجميع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين. بينما نفكر في التدفق الحالي للاجئين والمهاجرين، ينبغي لنا أن ننظر في الأسباب الجذرية للتشريد القسري لهم من

إن نيوزيلندا ملتزمة بالقيام بدورها. وسنواصل العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي لإيجاد حلول لحماية أضعف الناس، وإعادة توطين اللاجئين في إطار برنامج حصة اللاجئين التي نعمل على زيادة حجمها.

وفي منطقتنا، تلتزم نيوزيلندا بتعزيز التعاون والقدرة على التصدي للهجرة غير القانونية، ولا سيما من خلال عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدود الوطنية.

في آذار/مارس، أقر الوزراء إعلان بالي التاريخي. ويسلم الإعلان بتزايد حجم وتعقيد تحديات الهجرة غير النظامية ويهدف إلى تعزيز الاستراتيجيات الإقليمية الطويلة الأجل، وتفكيك العصابات الإجرامية والاتجار بالبشر والتهريب، وتوسيع نطاق مسارات الهجرة القانونية والأمنة والمعقولة التكلفة.

وفي منطقة المحيط الهادئ فإن امكانية الهجرة الناجمة عن تغير المناخ في المستقبل مصدر قلق حقيقي. لقد أيدت نيوزيلندا مبادرة نانسن بشأن الكوارث الناجمة عن التشرذ عبر الحدود والمنتدى المعني بالتشرذ الناجم عن الكوارث.

ستواصل نيوزيلندا دورها بينما نعمل صوب اعتماد اتفاقات عالمية مجدية وطموحة بشأن اللاجئين والمهاجرين، واستنادا إلى معايير والتزامات قانونية، وتسخير الالتزامات الرئيسية بشأن التشريد القسري للعمل الإنساني، وهي التزامات تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي في وقت سابق من هذا العام.

وسوف نبذل قصارى جهدنا في الأشهر المتبقية لنا في مجلس الأمن لتحفيز المجلس على اتخاذ خطوات أكثر فعالية لمعالجة الأزمات في الجمهورية العربية السورية، وليبيا، وجنوب السودان وفي أماكن أخرى، فهي، إلى حد كبير، المحرك للمشكلة التي نناقشها اليوم.

وبالنظر إلى الاتجاه الناشئ للاجئين والمهاجرين، يمكننا أن نتفهم معاناة اللاجئين واحتياجاتهم من أجل إعادة التوطين بناء على رغبتهم.

اللاجئون والمهاجرون لا يتسببون دائما بمشاكل في البلدان التي وجدوا فيها الملاذ الآمن. إنهم يساهمون في تطوير زخم اقتصادي واجتماعي في البلدان التي يعيشون فيها من خلال المساهمة في قوة العمل.

يلاحظ وفدي مع الاهتمام أن الدول الأعضاء اتفقت على معالجة المسألة الحادة للاجئين على نطاق واسع. ونحن نتطلع إلى تنفيذ إطار الاستجابة الشاملة المقترحة، والذي سيشكل أساسا متينا لوضع نهج أكثر تنسيقا وأكثر إنصافا لمعالجة أزمة اللاجئين المتواصلة فضلا عن مستقبل تحركات اللاجئين على نطاق واسع.

وباختصار، فإن اللاجئين ومسائل الهجرة يجب أن تُعالج من خلال مخططات تسوية واسعة ومنهجية تشمل توفير المهارات التعليمية، ومهارات الاقتدار، وفرص بناء القدرات، فضلا عن التنقل، ولم تشمل الأسر، ومسارات أخرى للاندماج في المجتمع.

إن حكومة كمبوديا الملكية تلتزم من جانبها بتعزيز الإدارة العالمية للهجرة.

ومن هنا، نرحب بحرارة باتخاذ القرار.

ولذلك نرحب بحرارة بالاتفاق على توثيق علاقة المنظمة الدولية للهجرة، وهي المنظمة الرائدة عالمياً المعنية بالهجرة، مع الأمم المتحدة بوصفها منظمة تابعة. ونتطلع إلى تنفيذ الاتفاق الذي سيعينُ المهاجرين ويساعدُ الدول على معالجة قضايا الهجرة بصورة أكثر كلفة وشمولا، ويشجع على زيادة الاتساق بين سياسات الهجرة وما يتصل بها من مجالات السياسة العامة.

بلداهم الأصلية، بما في ذلك البلدان المتورطة في الصراع، وإلا سنفشل في معالجة المشكلة بشكل دائم. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون الالتزامات السياسية في الصدارة، يليها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

يدعو وفدي إلى المضي قدما على النحو المبين في الوثيقة الختامية (القرار ٧١ / ١) التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات والممثلين الساميين، ولا سيما في سياق المفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ في عام ٢٠١٧. وهذا من شأنه أن يرسى أساسا جيدا لاستعراض تعليقات اليوم. وعلينا أن نضمن بالألأ نختتم هذا الاجتماع بالالتزامات وحدها، وبدون تمهيد الطريق أمام تحقيق أهدافنا.

وفي هذا الصدد، يثق وفد بلدي بأن التعاون الدولي هو السبيل الوحيد للمضي قدما. تمثل الوثيقة الختامية، أو إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين التي اعتمدها هنا اليوم عنصرا حافزا للالتزامات الجماعية، وترجمتها إلى عمل على غرار المبادئ الأساسية للقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وتدابير تقاسم المسؤوليات.

قبل ثلاثة عقود، شهدت كمبوديا، بسبب الحرب الأهلية، تدفقا للاجئين، وعقد الأمين العام للأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٧٩ مؤتمرا دوليا في جنيف بشأن اللاجئين والمشردين في جنوب شرق آسيا، وأدى القرار الناجح لهذا المؤتمر إلى تفادي أزمة مباشرة من خلال ما يضارع اتفاق ثلاثي بين البلدان الأصلية، وبلدان اللجوء الأول، وبلدان إعادة التوطين، بينما وعدت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرابطة بالوفاء بالتزامها بإنشاء مراكز إقليمية. نغتتم هذه الفرصة لنشكر الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات المعنية على تقديم المساعدة وإعادة توطين اللاجئين الكمبوديين وعودتهم الطوعية إلى بلداهم وفقا لعملية اندماج.

المعقدة والصعبة، لا يتطلب استجابة إنسانية فحسب، بل وحلاً سياسياً مستداماً.

ولا يؤثر التشريد تأثيراً شديداً على الأفراد والأسر فحسب، بل وعلى المجتمعات والبلدان المضيفة بأكملها، مع إدخال عنصر إضافي على هذه الظاهرة، وهو التحدي للتنمية. ولكن أثبتت النهج الحالية إزاء التعامل مع حركات النزوح الكبرى للسكان المشردين والنازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء أنها غير كافية وغير مستدامة. كما أنها تجاهلت الحاجة إلى تحسين تقاسم المسؤولية الجماعية عن هؤلاء السكان.

في العام الماضي، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي كانت خطوة كبيرة في التعامل مع أحد الأسباب الجذرية الرئيسية والعوامل المحركة لفرار المهاجرين واللاجئين على السواء. وكما هو معروف جيداً، فإن انعدام التنمية يمكن أن يكون مسبباً للنزاع ودافعاً للناس إلى مغادرة بلدانهم بحثاً عن حياة أفضل. وترتبط خطة عام ٢٠٣٠ بمسائل الهجرة واللاجئين، إذ تقرّ بأهمية معالجة التشريد القسري بوصفها جزءاً من التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الهدف ١٠،٧ من أهداف التنمية المستدامة يتركز على الهجرة، تركّز الأهداف الأخرى بصورة مباشرة وغير مباشرة على مسائل متعلقة بالمهاجرين واللاجئين، ولها جميعها غاية واحدة، وهي ألا يتخلّف أحد عن الركب. وبالنسبة للملايين من المشردين واللاجئين والنازحين داخلياً، فعدم تخلفهم عن الركب يعني القدرة على العودة إلى ديارهم أو إدماجهم بشكل أفضل في المجتمعات المحلية المضيفة لهم، أو توطينهم في أماكن أخرى إذا لزم الأمر.

وتقرّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بصورة واضحة بالمساهمات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون. وفي ما يتجاوز تلقي المساعدة الإنسانية والحماية، يجب أن يكون الأشخاص المشردون قسراً قادرين على الاستفادة من التنمية المستدامة

وتطلب كمبوديا أيضاً من المنظمة الدولية للهجرة أن تقدّم الدعم التقني وأعمال الأمانة للمفاوضات بشأن وضع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة والمؤتمّر الحكومي الدولي لاعتماده في عام ٢٠١٨. ويشمل ذلك تعيين المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة بصفة الأمين العام للمؤتمّر الدولي في عام ٢٠١٨.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أملنا بأن يحظى اللاجئون والمهاجرون باهتمام أكبر، بغض النظر عن منشأهم أو سبب فرارهم، لأنهم سيعانون بلا شك. وسيتفق ذلك بالتأكيد مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لأنها لن تترك أحداً يتخلف عن الركب بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيغور كرناداك، وزير خارجية البوسنة والهرسك.

السيد كرناداك (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري الشديد أن أشارك اليوم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المكرس لمعالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. تأتي مبادرة تنظيم اجتماع القمة هذا في وقت يشهد تنقلاً غير مسبوق للبشر.

وقد شهدنا لاجئين من مناطق غارقة في النزاعات المسلحة يتدفقون إلى أوروبا. إننا جميعاً جزء من القصة، سواء قصدنا ذلك أم لم نقصد. فقد تسبب ذلك في توترات لا مثيل لها فيما بين الدول المجاورة، الأمر الذي أسفر عن نصب الأسلاك الشائكة والأسوار المعدنية العالية بين البلدان الأوروبية - وهو ما ظننا أنه كان سمة من سمات زمن فانت. لقد شهدنا نظام منطقة شنغن يُعلّق فجأة. وشهدنا خطوط السكك الحديدية الدولية والطرق السريعة - وهي شرايين القارة - قد أغلقت فجأة. وهذا يبيّن أهمية موضوع اليوم المدرج على جدول أعمال المجتمع الدولي. إن التشريد القسري، مع طبيعته

أيضاً أن نواصل توجيه رسائل واضحة بأن الأسلاك الشائكة والحدردان والمراقبة الكثيفة من الشرطة والعزل تنشئ العداء بين البلدان المتجاورة، وبالتالي ليس لها أي مكان في أوروبا. من السهل الوقوف وراء القيم الأوروبية عندما تجري الأمور بسلاسة ودون أي مشاكل. ويجب ألا ننسى أن اللاجئين يختارون أوروبا ليس لأنها توفر الفرص الاقتصادية فحسب، بل لأنهم يرون قيماً كأساس لمستقبلهم.

وبوضع مسألة المهاجرين واللاجئين في صميم جدول أعمالنا، ولا سيما أشدهم ضعفاً، أي النساء والأطفال، والأهم من ذلك اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة في عام ٢٠١٨، سنقوم بالوفاء بهدف عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة في المغرب.

السيد بيرو (المغرب): كيف نحول الخوف إلى أمل؟ كيف نحول خيار المغامرة بالحياة إلى خيار الحياة؟ كيف نحافظ على كرامة المهاجر، على كرامة اللاجئ، كرامة كان بالتأكيد يعيشها ويتمتع بما قبل أن تضطره ظروف الحرب أو المناخ أو الفقر إلى الهجرة والتروح؟

لقاء اليوم التزام سياسي، التزام أخلاقي لدول العالم من أجل اللاجئين والمهاجرين. التزام يبعث الأمل ويحيي الثقة في أن القيم الإنسانية التي نتقاسمها لم تمت. ويعود للمجتمع الدولي إحيائها وترجمتها إلى أفعال. الأفعال هي المنتظرة بعد الالتزام، وهي السبيل لمواجهة الجهل والعنف والعنصرية والكراهية ونبد الآخر.

بلدي، المملكة المغربية، أصبح بلد مستقر بعد أن كان بلد عبور.

الطويلة الأجل والإسهام فيها. وسيطلب ذلك إعادة النظر في الأدوات والنهج التنفيذية للسياسات والتمويل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وكظاهرة عالمية، تتطلب الهجرة الاهتمام العالمي - اهتمامنا - حيث لا تستطيع أي دولة معالجة هذه المسألة وحدها. أصبحت أنماط الهجرة اليوم أكثر تعقيداً، مع تنقل بعض الناس بصفة دائمة وتنقل غيرهم بصفة مؤقتة. ويهرب كثير منهم من الفقر أو العنف أو النزاع أو في أعقاب الكوارث الطبيعية أو التغير البيئي.

إن أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني من نوعه، والذي عقد في اسطنبول في وقت سابق من هذا العام، وفر فرصة لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في المسائل الإنسانية للجلوس معاً حول الطاولة لمناقشة النهج وإظهار القيادة الحاسمة والمستدامة في العديد من الأجزاء الهامة جداً لجدول الأعمال، لا سيما تلك المتصلة بمسائل التشريد القسري. وكانت تلك بالنسبة لنا لحظة للعمل ولدت الطاقة التي تم تحويلها إلى هذه اللحظة الراهنة. ولذلك فمن المهم أن نشير إلى أن خطة العمل من أجل الإنسانية (A/70/709، المرفق) التي أطلقها الأمين العام توفر مخططاً إضافياً للتغيير إلى جانب خطة عام ٢٠٣٠.

ونتفق جميعاً في البوسنة والهرسك على أن المهاجرين واللاجئين يختلفون في مناحي عديدة وهم محكومون بقوانين مختلفة. ومع ذلك، فمن المهم معالجة المسألتين معاً. بمعنى أن كلتا الفئتين يواجه تحديات مماثلة أثناء التشرد وعند الوصول إلى بلدان المقصد. ونعتقد أن مسائل الهجرة والتنمية تتطلب المزيد من التركيز، كما هي السبل والوسائل الكفيلة بمساعدة بلدان المنشأ.

ولدينا اليوم فرصة تاريخية للالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين بوصفها حجر الزاوية في جهودنا المشتركة في المستقبل. ومع ذلك، يجب علينا

وضع هذه الإشكالية في صلب النقاش لتحديد الالتزامات الصارمة بهذا الخصوص.

وأريد أن أختتم كلمتي بترحيب المملكة المغربية بمضمون إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، والتزامه بالتفعيل واتخاذ الإجراءات، بل وقد شرع في ذلك منذ مدة حين أعطى الانطلاقة لسياسته في مجال الهجرة واللجوء. كما أن المغرب سيعبئ كل طاقاته وإمكاناته لإنجاح الرئاسة المشتركة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة مع ألمانيا في الدورة ٢٠١٧-٢٠١٨.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن المعالي السيدة ماريا أندريا ماتاموروس كاستيو، نائبة وزير خارجية هندوراس.

السيدة ماتاموروس كاستيو (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): منذ حوالي شهرين، أخذت أم شابة من شمال هندوراس، تكافح لتربية ابنتها الجميلة جنيفر ذات الأعوام الاثني عشرة آنذاك، القرار المؤسف بأن تعهد بنفسها وابنتها إلى مهرّب أشخاص أكد لها أن الوقت مناسب الآن للوصول إلى الولايات المتحدة قبل بناء جدار لا يمكن اجتيازه. وغادرتا ديارهما ومجتمعهما مفعمتين بالتوقعات الزائفة صباح أحد أيام الخميس للانطلاق على طريق هجرة غير قانونية. وبحلول السبت وأثناء عبور نهر انقلب الطوف الذي يحملهما وفقدت جنيفر حياتها يوم عيد ميلادها.

هذه مأساة لا رجعة فيها للأسرة ولهندوراس ولل بشرية على نطاق أوسع. كيف يمكن تحديد المسؤولين عن ما حدث، أو حتى السبب الرئيسي؟ كيف يمكننا أن نوقف الخسائر في الأرواح على طرق الهجرة غير القانونية أو نحول دون سقوط الناس ضحايا للمتجرين بالبشر أو استغلالهم أثناء سعيهم وراء فرص أفضل أو فرارهم من العنف؟ هل كانت جنيفر ووالدتها جانيتين أم كانتا ضحيتين؟

بلدي أعطى الأمل لعشرات الآلاف من المهاجرين، بفضل رؤية ملك بلد وضع سياسة هجرة تعتمد على البعد الحقوقي وعلى البعد الإنساني، وترتكز على مبادئ شمولية المقاربة والمسؤولية المشتركة، وتنادي بالحوكمة الجهوية والدولية للهجرة. سياسة ترجمناها بعملية استثنائية لتسوية الأوضاع لعشرات الآلاف من المهاجرين الذين أتوا من عدة دول، وخاصة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

سياسة ترجمناها كذلك بإعداد وتزويل برنامج متكامل للإدماج، فيه جانب تكويني تربوي بتوفير مقاعد في المدرسة لكل الأطفال المهاجرين، وليس فقط توفير المقاعد ولكن كذلك دعمهم لكي ينجحوا في المدرسة، وللإستفادة من تغطية صحية كاملة بتحمل مالي للدولة المغربية. إضافة إلى برامج في التكوين المهني، والوساطة للتشغيل، ومواكبة قانونية إلى غير ذلك من البرامج. سياسة توّخت كذلك وضع ترسانة قانونية متكاملة. قانون الاتجار بالبشر صادق عليه البرلمان المغربي، وقانون للجوء وآخر للهجرة في مراحلهما الأخيرة للمصادقة الحكومية. سياسة كذلك خصصت حيزاً مهماً للدعم الإنساني لكل المهاجرين الموجودين في وضعية هشاشة.

إن المملكة المغربية، وانطلاقاً من قيمها وقناعاتها مصرة على مواصلة سياستها الإنسانية والحقوقية، وتعتبر كذلك أن إسهامات المهاجرين في المجتمع المغربي متنوعة ويقدرها المجتمع المغربي حق قدرها. إلا أن بلدي كذلك جد قلق من استفحال ظاهرة كراهية الأجانب وتزايد الخطاب العنصري في عدد من الدول المستضيفة للمهاجرين، مما قد يؤجج عزلتهم وقلقهم وانكماشهم الهوياتي.

إن المغرب، وانطلاقاً كذلك من وعيه بالتأثيرات السلبية لتقلبات المناخ على التنقلات البشرية، فإنه سيعمل خلال المؤتمر الـ ٢٢ للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر بمراكش على

ولكن علينا أن نفعل ذلك معاً. يجب أن نتحمل مسؤوليتنا ونفهم أن إجراءاتنا في كل بلد على حدة لن تبلغ ما يمكن أن نحققه من خلال العمل معاً من أجل تحقيق نفس الأهداف. ومن أمثلة ذلك التحالف من أجل ازدهار المثلث الشمالي، وهي شراكة بين هندوراس والسلفادور وغواتيمالا، بدعم من الولايات المتحدة، التي تعترف بمسؤولية البلدان الأعضاء عن الهجرة الإقليمية. وقد حدد التحالف الأسباب الرئيسية للهجرة غير القانونية ولديه التزام من البلدان الأربعة بتوليد الفرص اللازمة لتنمية المنطقة، وبالتالي إضعاف رغبة السكان في الهجرة إلى الشمال.

وفي هذا العام، خصصت هندوراس بليون دولار من ميزانيتها الوطنية للبرامج والمشاريع المحددة في الخطة، وبالتالي تحمل مسؤوليتها وتحقيق تخفيضات كبيرة في الهجرة غير القانونية من هندوراس.

ولكن حتى الآن احتُجز أكثر من ١٢٠.٠٠٠ من مواطني هندوراس وجرت إعادتهم من الولايات المتحدة إلى المكسيك عندما كانوا يحاولون السفر إلى الشمال في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، حيث بلغ المتوسط حوالي ٦.٠٠٠ شخص في الشهر. وتكتسب هذه الأرقام أهمية مختلفة حينما ندرك أن كل رقم يمثل حياة إنسان، أكثر من ١٢٠.٠٠٠ قصة إنسانية ومشاعر وآمال وأحلام هي في معظمها مأس.

وليس من قبيل المصادفة أن نجتمع هنا اليوم. وفي أيدينا ليس اتخاذ القرارات المعروضة علينا فحسب بل وتنفيذها، فيما نترك جانباً المناقشة واتخاذ الإجراءات لإضفاء الطابع الإنساني على مسألة الهجرة وعدم تسييسها. وفي المقام الأول، فإنقاذ حياة أناس، مثل جنيفر، هي بين أيدينا.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد فوستن أركانغ تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن الأجوبة معقدة، وفي محاولة تقديمها، ينبغي التذكير بأن الهجرة ليست مجرد ظاهرة عابرة. إنها واقع كان موجوداً دائماً وسيظل موجوداً. الهجرة حق أساسي وضروري للبشر، وإلى حد كبير مثلما قال المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة عن حق، إنها ليست مشكلة ينبغي لنا أن نحاول حلها، ولكنها مشكلة لا بد لنا من التصدي لها على نحو عاجل.

إنها ليست مسألة وقف الهجرة، ولكن القضاء على أسباب الهجرة القسرية وغير القانونية. ويتطلب الأمر التفكير في الهجرة من منظور الفرص العالمية والتنمية - وليس من منظور الخوف. وفي هذا الصدد، دعانا البابا فرانسيس أن ننظر إلى المهاجرين ليس فقط من حيث وضعهم، سواء قانوني أو غير قانوني، بل أساساً على أنهم أناس يجب حماية كرامتهم وأنه يمكنهم أن يسهموا في رفاه الجميع وتقدمهم.

ومع ذلك، لا يمكننا الاستفادة الكاملة من الفوائد المتولدة عن التبادل الثقافي، بينما يواصل الناس القيام برحلات الهجرة غير القانونية الخطرة، إذا لم نوفر فرصاً أفضل للأشخاص الذين أجبروا على مغادرة بلدانهم. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نعزيز الهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة، مع فتح الباب أمام العمال المؤقتين، الأمر الذي يمكن أن يعود بالنفع على كل من المهاجرين والبلدان المعنية. ويجب مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق معالجة جانبي الإنتاج والاستهلاك. ويجب أن نتشاطر المعلومات الاستخباراتية والجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة من جميع جوانبها. ويجب أن نحمي البيئة ولكن أيضاً أن نكفل القدرة على مواجهة آثارها. ويجب أن نحترم المصالح الفضلى للطفل وحقوق الأسر. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن ندعو إلى إنهاء العنف وإدانة الحرب وانتهاك حقوق الإنسان، وأن نحث جميع البلدان على الترحيب بالمهاجرين واللاجئين وحمايتهم مع مواصلة جهود مكافحة التمييز.

وأغتنم الفرصة التي يتيحها هذا المنبر كي أتوجه بالشكر إلى المجتمع الدولي على الدعم المتعدد الأوجه الذي وفّره لبلدي خلال الأوقات الصعبة. وأدعو إلى تنفيذ خطة العمل بغية تمكين البلدان الأفريقية من منع نشوب الصراعات والأزمات التي هي من صنع الإنسان، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية. وهذا الدعم ينبغي أيضا أن يساعد الحكومات في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بإعادة اللاجئين، لأن الدول الخارجة من الصراع عادة ما تكون ضعيفة، وعدم عودة اللاجئين أو ضعف استراتيجية العودة بإمكانهما أن يشعلا صراعا آخر.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فرانسوا بيا كاسونغا، المدير العام لمكتب الهجرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كاسونغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم باسم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في اجتماع القمة هذا المعني بحركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين. لقد صدّق بلدنا على جميع الاتفاقيات ذات الصلة بحماية اللاجئين، وهو يحترم القانون الدولي، وقانون اللاجئين، ومبدأ عدم الإعادة القسرية. ومنذ نيته الاستقلال، كان يفتح أبوابه في كل مرة أمام مجموعات الأشخاص أو الأفراد الذين يطلبون اللجوء إلى أراضيه.

ولقد دفعت جمهورية الكونغو الديمقراطية ثمننا باهظا لاستضافة بعض أكبر مجموعات اللاجئين في العالم - ما يزيد على مليونين من اللاجئين الروانديين في منتصف التسعينات، عقب الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤؛ ومئات آلاف الأنغوليين أثناء كفاحهم من أجل الاستقلال؛ وموجة اللاجئين من جنوب السودان خلال كفاح ذلك البلد للحصول على استقلاله؛ وفي الآونة الأخيرة، وبسبب الحروب الأهلية في

الرئيس تواديرا (تكلم بالفرنسية): إن حركات التزوح الكبرى للناس في جميع أنحاء العالم كادت تصبح هي القاعدة، لا سيما في أفريقيا، بالنظر إلى حجم هذه الظاهرة في القارة. ووراء جميع حركات التزوح هذه تقف الأسباب الجذرية نفسها - أي بكل بساطة الصراعات، والكوارث التي هي من صنع الإنسان أو الطبيعة. وحركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين تؤثر دائما على بلدان المنشأ والمقصد. وكان بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، لفترة طويلة جدا البلد الذي يأتي إليه اللاجئون والمهاجرون الآخرون من البلدان المجاورة وبقية أنحاء العالم.

إن النتيجة الرئيسية للأزمة الأخيرة تتمثل في التزوح الجماعي للسكان داخل بلدنا وخارجه. فقد سجّلنا ما يربو على ٩٠٠.٠٠٠ من الأشخاص المشردين أثناء الأزمة. وتم طرد آلاف النساء والأطفال من أماكن سكنهم المعتادة، الأمر الذي خلّف تداعيات حمة على صحتهم البدنية والعقلية. وهناك مئات الأسر التي تقطعت أوصالها، ومئات الأعمال التجارية التي تسيّبت. وبات مستقبل الآلاف من الأطفال في خطر، وتحطمت أحلام بلد بأكمله. وحركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين لا تعزز التنمية؛ فهي، بدلا من ذلك، تعزز انعدام الأمن والمعاناة وفقدان الكرامة. وهي تقوض الجهود الاقتصادية، وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار في بلدي.

واليوم، في أعقاب تلك الأزمة المعقدة والعميقة الجذور، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد استعادة النظام الدستوري، تنعطف انعطافا حاسما نحو تحقيق المصالحة الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد جميع البلدان بشكل عام، والبلدان الأفريقية بشكل خاص، على مكافحة الأسباب الجذرية لحركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، حسبما تنص عليه خطة العمل الصادرة عن مؤتمر قمة فاليتا لعام ٢٠١٥ بشأن الهجرة. وتنص هذه الخطة أيضا، في جملة أمور، على الحد من الفقر، وتعزيز السلام والحكم الرشيد، وتوفير الفرص.

تستضيف أكبر عدد من اللاجئين. وكما لوحظ خلال الأزمة التي تشمل البلدان الأوروبية، لم يعد ممكنا تحمّل المسؤولية من جانب البلدان الأفريقية المضيفة فحسب، وهذا يتماشى مع اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، التي جرى التوقيع عليها في جنيف، والتي تنص في ديباحتها على أن الحماية الدولية لا يمكن أن تكون فعالة دون أن تتشاطر الدول المسؤولية تجاه العبء الناجم عن استضافة الآلاف من الأشخاص على أراضيها. لهذا السبب، تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التنفيذ الحقيقي والفعال في البلدان الأفريقية ذات الموارد المحدودة للمبادئ المتعلقة بحماية اللاجئين وتقديم المساعدة إلى الدول المضيفة، لأن المسؤولية عن ذلك هي مسؤولية مشتركة يتشاطرها المجتمع الدولي.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد محمود علي يوسف، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جيبوتي.

السيد يوسف (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيسين المشاركين على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحركات الترحيل الكبرى للاجئين والمهاجرين في بيئة دولية تتسم بالأزمات التي طال أمدها.

إن القلق إزاء التشريد الجماعي للسكان قد احتل موقعا بارزا على جدول أعمال المجتمع الدولي لعدد من السنوات. وتمثل هذه التحركات تحديات عملية ملحة ينبغي أن تكون استجاباتنا لها واقعية ومتوازنة ومنسقة وشاملة، مع الاحتفاظ دائما بالاحترام الصارم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن النطاق غير المسبوق للمشكلة، الذي قدرته المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠١٥ بـ ٢٤٤ مليون مهاجر ولاجئ في جميع أنحاء العالم - أي بزيادة بنسبة ٤١ في المائة منذ عام ٢٠١٠ - تتطلب تعبئنا الجماعية والعاجلة، لا سيما وأن تأثير المسألة

تلك البلدان، آلاف اللاجئين البورونديين، وآلاف اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، واللاجئين من جنسيات أخرى. وقد تعرضت أجزاء من أرضنا للدمار عندما دخلت بلدنا جماعات مسلحة من بلدان أجنبية، وعانى السكان المحليون من الانتقام على أيدي تلك الجماعات المسلحة. وأصاب الشلل التنمية الاقتصادية جزاء آلاف اللاجئين، وما فتئ الأمن يشكل تحديا رئيسيا في شرق البلد.

وفي أعقاب هذه الأحداث، فإن التروح الداخلي الواسع النطاق لما يقرب من مليوني شخص أصبح جزءا من المشهد الطبيعي في مناطق معينة من البلد. وقد تسبب ذلك بفرار ٥٠٠ ٠٠٠ رجل وامرأة من مواطنينا، وأصبحوا الآن لاجئين في الخارج. علاوة على ذلك، نلاحظ أن مبدأ المسؤولية المشتركة تجاه مواجهة حركات الترحيل الكبرى للاجئين والأشخاص المشردين داخليا ليس موضع احترام من جانب المجتمع الدولي. وأود أن أذكر بأن المجتمع الدولي هو الذي أمر بفتح ممر إنساني لتيسير دخول اللاجئين والمسلحين.

وإن انعدام التمويل يمنع تنفيذ الحلول المستدامة بشأن إعادة اللاجئين إلى الوطن وإدماجهم على الصعيد المحلي، أو جهوزية المناطق التي يعود إليها اللاجئون والمشدون داخليا. وبسبب تلك التجربة المؤسفة، ترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بإطار الاستجابة العالمية للاجئين التي دعا إليها إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) الذي اعتمده مؤتمر القمة هذا، بغية مواجهة تدفقات اللاجئين الواسعة النطاق، والحالة التي طال أمدها. ونشيد بأن هذا الإطار يجمع بين جميع أصحاب المصلحة وكذلك السلطات المحلية والوطنية، ويشدد على واجب الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية المضيفة.

وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الالتزامات، بما في ذلك توفير المزيد من الدعم للبلدان والمجتمعات المحلية التي

النامية، بين الأغنياء والفقراء، فإن هذا الأمر، في حقيقته، يعبر عن إنسانيتنا وتعاطفنا وتضامننا وسخطنا في مواجهة أزمات مأساوية إلى حد تذكرنا آثارها بجروب الأشقاء التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة.

فمنذ عام ١٩٧٧، ظلت جمهورية جيبوتي تستضيف العديد من اللاجئين من البلدان المجاورة اضطروا إلى الفرار من أهوال الحرب أو آثار الجفاف المدمرة. وبالرغم من محدودية مواردنا، لم نتوان على الإطلاق في إبداء الترحيب والضيافة والإنسانية والتزاهة التقليدية التي تمثل قيمة أساسية في مجتمعنا وثقافتنا. فقد فهمت جيبوتي بسرعة شديدة حجم وتعقيد ومدة الأزمات الإنسانية في القرن الأفريقي، وانضمنا بتلك الروح في وقت مبكر إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ بشأن الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا. وقد فعلنا نفس الشيء فيما يتعلق بمبادرات إقليمية، مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي - القرن الأفريقي المشتركة بشأن مسار الهجرة، المعروفة بعملية الخرطوم، والمبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان القرن الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

وفي عام ٢٠١٠، كانت جيبوتي أيضا من بين الدول التي حملت إلى الجمعية العامة قرار الاتحاد الأفريقي باعتماد خطة عمل شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك انضم بلدي في عام ٢٠١٤، إلى جانب الدول الأخرى في منطقتنا دون الإقليمية، إلى التزام أديس أبابا تجاه اللاجئين الصوماليين، الذي يلتزم بضمان مساحة لجوء للاجئين الصوماليين، طالما اقتضت الضرورة وتحسين نوعية اللجوء، مع العمل على إيجاد حلول لمحتتهم. وتستضيف جيبوتي حاليا نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص في أربعة مخيمات، حصل من بينهم ما يربو على ١٧ ٠٠٠ على وضع لاجئ و ٣ ٠٠٠ طالب لجوء. وقد

على الحوار الوطني في المجالات السياسية والاجتماعية والأمنية أمر لا يمكن إنكاره.

وقد اجتمعت الجمعية العامة بالفعل مرتين من أجل بذل جهد جاد لمعالجة مختلف جوانب المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية. وأود أن أذكر، في ذلك الصدد، بأنه في عام ٢٠٠٦ دارت مناقشاتنا حول إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية كآلية لحوار غير رسمي. وفي عام ٢٠١٣، اعتمدنا الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، الذي أرسى التركيز بوجه خاص على احترام حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية، مع التأكيد مجددا على التزامنا بمكافحة الاتجار بالبشر والعنصرية والتعصب على السواء. فهذه الجوانب أكثر أهمية وموضوعية من أي وقت مضى. وفي عام ٢٠١٥، أحرزنا تقدما هاما باعتماد النصوص وخطط العمل التي منحت مسألة الهجرة نطاقا عالميا. وقد وصلت جهودنا إلى مرحلة حاسمة أخرى في ٢٥ تموز/يوليه، عندما عملنا معا من أجل اتخاذ قرار يؤكد اندماج المنظمة الدولية للهجرة في منظومة الأمم المتحدة. واليوم اتخذنا خطوة بنفس القدر من الأهمية باعتماد إطار عمل يتضمن، للمرة الأولى، التزامات محددة فيما يتعلق باللاجئين والمهاجرين، ويهدف أيضا إلى ضمان أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية.

وعلى الرغم من أنه تم تحديد مختلف أسباب هذه التحركات الواسعة النطاق وتم الاعتراف بها عالميا، لا يزال المجتمع الدولي يواجه العديد من الصعوبات في منعها أو إدارتها على نحو فعال. إننا نقف عاجزين أمام الصور المتكررة في وسائط الإعلام عن المهاجرين واللاجئين الذين تتحطم بهم مراكبهم وهم يحاولون حوض رحلات غالبا ما تكون مهلكة، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا من بينهم، خاصة النساء والفتيات والأطفال، ضحايا الجشع الديني للشبكات الإجرامية. وإذا ما تجاوزنا التقسيم التقليدي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان

السيدة ديغيث أريبالو (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أبدأ بالإشادة بالرئيسين المشاركين على أدائهما لواجباتهما خلال اجتماع اليوم الرفيع المستوى بشأن اللاجئين والمهاجرين. يشارك وفد غواتيمالا في هذا الاجتماع بإيمان راسخ بأننا بحاجة إلى إجراء حوار وتبادل المعارف والتوصل إلى توافق في الآراء من أجل معالجة هذه المسألة الهامة. ولدينا آمال عراض في النتائج الملموسة التي نأمل أن نراها من هذه المناقشة الرفيعة المستوى، عندما يتعلق الأمر بمعالجة مسألة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وندرك جميعنا هنا أن لدينا فرصة للتوصل إلى توافق في الآراء من خلال الحوار الصريح، ونود أن نستغل هذه الجلسة من أجل ضمان أن يتم تناول القضايا التي ناقشها على أعلى مستوى سياسي ممكن، وأنه يمكن اتخاذ قرارات حقيقية قابلة للتطبيق وتمس الحاجة إليها.

وتدرك غواتيمالا المشاكل الملحة التي تواجه اللاجئين والمهاجرين، وهم أناس يبحثون عن ظروف معيشة أفضل، أناس أجبروا على مغادرة أراضيهم وبيوتهم. إن الهجرة مسألة حيوية لا يمكن، بكل تأكيد، تجاهلها بالنسبة لغواتيمالا وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية، بسبب الحجم الهائل لتحركات الهجرة.

وهناك مسألتان مختلفتان، متساويتان في الأهمية، لكنهما مختلفتان للغاية من حيث طريقة معالجتهما. ولهذا السبب، عقدنا اجتماعا في كوستاريكا بشأن التحديات الجديدة المتعلقة بالهجرة والتشرد. وقد أشرنا إلى ذلك التمايز وأعلن اختلافنا مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تعتبر جميع المهاجرين لاجئين.

إن المهاجرين الغواتيماليين الباحثين عن حياة أفضل في الولايات المتحدة ليسوا ضحايا الاضطهاد السياسي للدولة. ولا يتعرضون للاضطهاد، وليست حياتهم في خطر. إنهم

وصفت جيوتي مؤخرا، حسب رأي معظم كبار المسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بأنها البلد المضيف ذو النسبة الأعلى للاجئين مقارنة بمساحة أرضها.

وتتوقف فعالية الاستجابة الوطنية على فهم سليم لنوع المساعدة التي ينبغي تقديمها للأشخاص الذين يدخلون البلد لأسباب مختلفة ولكن بنفس الحاجة إلى الحماية. وقد وضعنا وعززنا على مر السنين، نظام دعم تحترم بموجبه حقوق اللاجئين، مع ضمان ظروف عيش كريم لهم في المخيمات. كما يكفل النظام إرساء البنية الأساسية في نهاية المطاف لإتاحة الفرص التي تساعد اللاجئين على الاندماج في المجتمع الجيوتي. وظل بلدي كذلك، بوصفه واحة سلام في منطقة مضطربة، خلال السنوات القليلة الماضية يتعامل مع عدد متزايد من المهاجرين لأسباب اقتصادية، الذين يسافرون إلى دول الخليج، الذين يقدر عددهم بما يقرب من ١٠٠.٠٠٠، وكان يمكن أن يلقي الكثير من بينهم حتفه لولا خفر سواحلنا الذين هرعوا إلى نجدة قواربهم المصنوعة بدائيا أثناء محنتها. وفي الفترة من آذار/مارس ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٦، أصبحت جيوتي واحدة من طرق الهروب القليلة للرعايا الأجانب والأشخاص الهاربين من القتال في اليمن البلد المجاور لنا، وقد أوينا ٣٦.٠٠٠ شخص منهم تقريبا.

وختاما، عزز بلدي قبل بضعة أيام نظام حماية للأشخاص الذين يتمتعون بوضعية لاجئ عن طريق سن قانون تكميلي يهدف إلى تعزيز الصكوك القانونية السارية بالفعل في جمهورية جيوتي لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء. كما إنه سيمكن اللاجئين من التمتع بنفس الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يتمتع بها مواطنو جيوتي.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة آناماريا ديغيث أريبالو، نائبة وزير خارجية غواتيمالا.

ولم تتلقها خلال هذه السنة الانتخابية. ومع ذلك، سنواصل خلال الانتخابات المقبلة، الإصرار على هذه المساعدة لأننا البلد الوحيد من بين بلدان أمريكا الوسطى الذي لم يحصل عليها. ومن الضروري بالنسبة لنا، تغيير الخطاب حتى تتمكن من تحقيق المزيد، مع التخلي في الوقت ذاته عن الفكرة القائلة بأن الهجرة مشكلة يتعين علينا مواجهتها. إنها تمثل تحدياً ينبغي لنا معالجته. إن الهجرة حق لجميع الأشخاص، وبالتالي فهي تشكل فرصة ينبغي أن تحظى بحماية الدولة.

وفي الواقع، لا يجب ربط الهجرة بالسلوك السليبي. إننا بحاجة إلى إيجاد الاستجابات المناسبة، ويجب أن نتخلى عن المفاهيم الخاطئة التي تربط المهاجرين باللاجئين أو مدمني المخدرات أو الإرهابيين. فالمهاجرون يقومون برحلة بحثاً عن حياة أفضل عندما لا تتيحها لهم بلدانهم. وهم يهاجرون اليوم لأنهم يشعرون بالحاجة إلى ذلك، ولأنهم لا يستطيعون العثور على حلول لمشاكلهم في أوطانهم، بما في ذلك تحقيق حياة أفضل وبسبب الفرص الاقتصادية المتاحة في البلدان الأخرى.

ويهاجر اللاجئون، من جهة أخرى، بسبب ظروف سياسية سلبية أو جراء كوارث طبيعية أو لأسباب أخرى ليست بالضرورة اقتصادية، ولكنها تجعل من المستحيل بالنسبة لهم البقاء في بلدانهم الأصلية، كما هو الحال بالنسبة للفئات التي أشرنا إليها. ويجب على كل منا، فرادى وبطريقة منسقة، تغيير تلك الحالة. ونحن بحاجة إلى إيجاد حلول تتيح إمكانية أن تسود الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية.

وكنا نتمنى لو أن الولايات المتحدة نفذت إصلاحات الهجرة الشاملة التي أعدها الرئيس أوباما، والتي لم يتم تنفيذها لأسباب سياسية. ونحن على يقين بأنه إذا تم تنفيذ إصلاح شامل للهجرة ووضع برنامج للعمال المؤقتين، ستخف كثيراً حدة مشاكل الهجرة في بلداننا. إن الهجرة تضيف لمجتمعنا؛ ولا تنتقص شيئاً منا. وكمجتمعات، فقد نظرنا نظرة تقدير في

يريدون حياة أفضل. وإذا قمنا بتحليل طبيعة المنطقة التي يأتي منها المهاجرون الغواتيماليون، وهي المنطقة الشمالية الشرقية، فلا توجد مشاكل هناك، لذلك، لا يمكننا أن نقول إن هؤلاء الأشخاص يفرون من أعمال عنف في مواطنهم الأصلية أو أن هذا هو سبب هجرتهم. إنهم يريدون اللحاق بأسرهم ويريدون إتاحة فرص لأطفالهم. وهذا هو السبب في ضرورة أن نفرق بوضوح هنا، لأننا نرى تناول هاتين المسألتين مجتمعيتين في سياق هذا الحوار الرفيع المستوى.

ونحن ندرك تماماً المشاكل الخطيرة التي تواجه البلدان الأوروبية جراء حركات الهجرة الواسعة النطاق. ولكن ذلك لا يعني أننا في بلدان أمريكا اللاتينية نرى الأشياء بطريقة مختلفة. ونؤكد من جديد التزامنا بالحاجة للعمل والتنسيق مع الدول الأخرى، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بغية التصدي لتحديات الهجرة الدولية، التي تشكل ظاهرة لا مفر منها اليوم. ولذلك، فإننا بحاجة إلى تهيئة الظروف التي تكفل لمواطنينا الشعور بأنه لا يتعين عليهم بالضرورة مغادرة بلدانهم لإيجاد حياة أفضل. ويتعين أن تتوفر الموارد والفرص لتحسين مستويات المعيشة في بلداننا.

وكما أشار إلى ذلك زميلي ممثل هندوراس من قبل، فإن لدينا خطة لتحقيق الرخاء ولتوفير الأموال. ونحن بحاجة إلى العمل معاً في مؤسساتنا الحكومية لكي تتمكن من التركيز على تعزيز التعاون في جميع تلك المناطق التي يأتي منها المهاجرون. وما لم نعمل بتحسين الظروف المعيشية في تلك المجتمعات، لا يمكننا التصدي لمشكلة الهجرة. وعلينا أن نقدم إجابات حقيقية للمهاجرين. ويجب أن نتيح الفرص للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وينبغي أن يتم ذلك من خلال توسيع السبل القانونية للهجرة، وذلك لمنع الاتجار بالبشر.

وقد طلبت حكومة الرئيس جيمي موراليس كابريرا من حكومة الولايات المتحدة أربع مرات المساعدة في هذا المجال،

بالإكراه والآخر طوعي، ولكن ينطوي كلاهما على شكل من أشكال الإكراه.

ولننظر إلى هذه المشكلة المعاصرة في سياقها، يقدر عدد الأشخاص المتنقلين على الصعيد العالمي بنحو ٢٥٠ مليون شخص، أي واحد من بين كل ٣٠ شخصا. وهذا مستوى غير مسبوق. ويقدر عدد اللاجئين حاليا بنحو ٢٠ مليون شخص، أي ما يناهز واحد من بين كل ١٢ شخصا متنقلا. وينتمي ثلاثة أرباع اللاجئين إلى ١١ بلداً فقط، في حين تستضيف سبعة بلدان أكثر من نصف مجموع اللاجئين. وتتمثل حقيقة قد تفاجئ بعض الناس في أن قرابة ٩٠ في المائة من جميع اللاجئين تستضيفهم بلدان نامية، أو كما أفضل تسميتها، دول ناشئة.

وهناك تاريخ طويل لجاليات كبيرة سعت للجوء في بلدي، الهند، الذي يتيح اللجوء ليس لأن لديه أرصدة مصرفية كبيرة، بل لأن لديه مشاعر إنسانية غامرة. وأذكر بوضوح، عندما كنت شابا أستعد لتولي وظيفتي الأولى، في عام ١٩٧٠ أو ١٩٧١، عندما كانت جارتنا بنغلاديش تكافح من أجل استقلالها، أن أكثر من ١,٢ مليون شخص من ذلك البلد لجأوا إلى الهند هربا من الإبادة الجماعية. ولدنا خبرة طويلة في هذا المجال، ونفذنا استجابات محددة وفقا لكل حالة من تلك الحالات. ولم يتم قط رفض الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء في بلدنا. وسجلنا في هذا السياق سجل فريد في الواقع.

غير أن هناك نقطة أود أن أثيرها. يُفترض أن الدول المضيفة هي وحدها التي لا تريد اللاجئين. وأتساءل هل يريد اللاجئين أن يتحولوا إلى لاجئين؟ إنهم لا يرغبون في ذلك.

ويجب علينا أن نتفهم هذا الأمر ونشدد عليه، ونحدد بالتالي ما يدفعهم نحو التماس اللجوء. إن الوقاية خير من العلاج؛ ولعل الوقاية هي العلاج الوحيد. ومنع نشوب النزاعات المسلحة ومكافحة الإرهاب وبناء السلام واستدامته،

الماضي إلى القيمة التي أضافها المهاجرون إلى مجتمعاتنا واعترفنا بها. إنهم يجلبون أيضا معهم المعارف ومهارات حياتية مختلفة عن تلك التي لدينا. وفيما يتعلق بالحماية الخاصة للأطفال، يجب علينا التأكيد على تفادي احتجاز الأطفال في مراكز الاحتجاز لحين تحديد مركزهم كمهاجرين، حيث أن ذلك يتعارض مع المصالح الفضلى للأطفال.

وتعتقد غواتيمالا أنه يتعين معالجة مشكلة الهجرة باستخدام نهج إنساني شامل قائم على التعاون والتنسيق الدوليين وعلى المسؤولية المشتركة. إن سياسات الهجرة لدينا يتعين أن تكون تدريجية من دون قيود. وينبغي أن نضمن عدم وجود أي نوع من كراهية الأجانب أو التمييز أو العنصرية. ويجب أن يصبح هذا السلوك جزءا من الماضي. ولم يتوصل أي بلد إلى حل، وقد حان الوقت لتنازر في جهد جاد للنهوض بالتنسيق والقيام بما يلزم من تبادل للمعلومات لتقديم الإجابات الملائمة في الوقت المناسب.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد مباشر جواد أكبر، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد أكبر (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيسين المشاركين على عقد هذا الاجتماع بشأن مسألة ظلت تحتل العناوين الرئيسية للصحافة طيلة السنوات الماضية.

ورغم أن الكثير من الضغط لإجراء هذه المداولات يأتي نتيجة للتأثير المباشر لأزمة اللاجئين في أجزاء معينة من العالم، فإننا نواجه هذه المشكلة نفسها منذ أمد بعيد جدا. إن ظاهرة اللاجئين قديمة قدم الحرب. فأولى نتائج الحرب هي الموت، وثانيها اللجوء. وهناك نوع آخر من الأشخاص الذين يلتمسون ملاذا جديدا، وهم المهاجرون المدفوعون بظروف قاسية مختلفة، تتمثل في الجوع أو الطموح الاقتصادي. وتبرز الظاهرتان في الأزمة الحالية. وقد يبدو أن أحد الدوافع يرتبط

والأكاديميين والحرفيين الباحثين عن فرص أفضل. كما استقرّ المقام بالتجار والمبشرين الهنود على شواطئ نائية وعلى طول طرق التوابل. وفي الآونة الأخيرة، هاجر المهاجرون الهنود، بما في ذلك شريحة واسعة من المهنيين وأصحاب المشاريع الصغيرة والعاملين الماهرين والأقل مهارة، إلى بلدان مختلفة حول العالم وقدموا مساهمة إيجابية في الشتات.

وتركز حكومتنا على المجموعة الكاملة من المسائل المتعلقة بالمهاجرين الهنود، ولا سيما ذوي المهارات الأقل. وتشارك الهند بنشاط في تيسير تنقل المهنيين في إطار المجموعة ٤ من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية، والمسائل المتعلقة بتعديل شهادات التعليم والمؤهلات المهنية للضرائب. وتتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء، ابتداء من العام القادم، في وضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية يكون في مصلحة الجميع.

ومع ذلك، فمن المهم التشديد على أن الجغرافيا السياسية للأزمة تشير اليوم إلى الإرهاب الذي ثبت أنه السبب الرئيسي في تحركات اللاجئين. فهل يمكننا أن نتجاهل هذه الحقيقة؟ لا يمكننا ذلك. ونحن نخطّر بذلك على مسؤوليتنا. ويشكل الإرهاب تهديداً وجودياً، والنفاق إزاء هذه الأزمة لن يجدي. ولا يوجد إرهاب جيد وآخر سيئ، وإذا كنا لا نعرف الإجابة على هذا السؤال فلا نحتاج بعد ذلك إلا إلى أن نسأل اللاجئ إذا كان يرى أي إرهاب حسناً أو سيئاً. وأود أن أشدد على أن الإرهاب هو الخطر الأكبر على حقوق الإنسان. وفي نهاية المطاف، فإن التحركات الواسعة للناس عبر الحدود هي بمثابة تذكرة بأن عالمنا أصبح قرية عالمية. ولا يسعنا إلا أن نزدهر معاً أو نهلك معاً. ومن الأفضل أن نتعلم العيش في سلام وازدهار وودّ.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الرضا رحمانى فضلي، وزير الداخلية في جمهورية إيران الإسلامية.

وتيسير التنمية المستدامة والحوكمة سوف تمنع الناس من الاضطرار إلى مغادرة أوطانهم.

وتعمل الهند بصورة منتظمة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعلى مدى سنوات عديدة، شارك برلمان الهند في العمل الهام الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

بوطريقة ما، نحن جميعاً مهاجرون لسبب أو لآخر، ولكن ربما لأسباب اقتصادية بشكل رئيسي، بما أن الجنس البشري نشأ في أفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، بُنيت معظم الدول والمجتمعات على موجات من الهجرة لجماعات عرقية مختلفة على مر القرون الماضية. وكان هذا تطوراً إيجابياً من نواح عديدة. وقد استمر نطاق الهجرة في الاتساع، مُعززا الآنً بالاقتصادات المتكاملة خلال العقود القليلة الماضية. إن التزعة القومية هي الهيكل المعاصرة للاستقرار، ونحن نفهم أهميتها. فتداخل الاحتياجات الإنسانية في أزمة اللاجئين مع الضرورات الوطنية تجعل هذه الحالة معقدة.

وما فتئت الهند بلد مرور عابر ومقصد على السواء لعدد كبير من المهاجرين. وما زالت ذاكرتنا التاريخية تتذكر الهجرات الكبرى في القرن التاسع عشر، بسبب المجاعة ولأن القوى الاستعمارية آنذاك أرادت أشكالاً أخرى للعمل بعد أن ألغت الرق لصالح ما يسمى بالسخرة. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية المائة للإسهام الجوهري للمهاتما غاندي في هذه الأزمة عندما نظم حملات من أجل إطلاق اللاجئين العاملين في السخرة في جنوب أفريقيا، وتم إلغاء هذه الممارسة تماماً. وفي الواقع، تبدأ حركة التحرير والحرية في الهند في العديد من الوجوه بالقضاء على السخرة.

وقد شهدت حضارتنا المكثفة مداً وجزراً بالاعتماد على موجات متتالية من الهجرة عبر التاريخ، شملت التجار والجنود والمبشرين، والجاليات الهاربة من الاضطهاد، والفنانين

استناداً إلى تعاليمها الدينية والإنسانية بما يتجاوز التزاماتها الدولية. وعلى الرغم من الدعم الدولي المحدود جداً وإثقال كاهلها بظروف حرب وجزاءات غير عادلة مفروضة عليها، تحملت جمهورية إيران الإسلامية العبء الثقيل لهذا الوجود إلى أعلى مستوى ممكن.

وقد قدمنا إلى المحتاجين أنواعاً مختلفة من الخدمات، بما في ذلك التعليم المجاني على جميع المستويات من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي، والرعاية الصحية، وفرص العمل. وتتجاوز هذه المساعدة التزاماتنا بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. وعلى مر السنين، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ارتفع معدل الإلزام بالقراءة والكتابة بين اللاجئين المقيمين في إيران من ٦ في المائة بداية ليصل إلى أكثر من ٦٧ في المائة. ويتمتع جميع اللاجئين، بطريقة أو بأخرى، بالخدمات العلاجية. وفي الوقت نفسه، يجري تنفيذ المرحلة الخامسة من التأمين الصحي لجميع اللاجئين الذين يعانون من أمراض معينة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة.

وبعد أن استضافت جمهورية إيران الإسلامية أعداداً ضخمة من اللاجئين في الحالات التي طال أمدها، وقد بلغ عددهم أكثر من ٣ ملايين في بعض الفترات، ما فتئت تواجه أعباء اقتصادية وسياسية واجتماعية ثقيلة لهذا الوجود. ونحن على اقتناع بأن أي التزام جديد تبرمه البلدان المضيفة ينبغي أن يتوافق مع قدراتها وتشريعها الوطنية، في حين أن من الضروري قبل هذا لبقية المجتمع الدولي التعهد بالتزامات جديدة وإضافية للاجئين والبلدان المضيفة من خلال آلية محددة جيداً. كما نحدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لحل مشكلة اللاجئين من خلال العودة الطوعية وإعادة التوطين المستدامين.

أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن أمل في أن يتخذ هذا الاجتماع، من خلال الجهد الجماعي والتفاعل البناء لجميع

السيد فضلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية؛ الترجمة الشفوية قدمها الوفد): أود في البداية أن أعرب عن خالص تقديري للرئيسين المشاركين لهذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وأتمنى لهما كل النجاح. ولدينا آمال كبيرة في أن تكفل نتائج هذا الاجتماع اتخاذ خطوات فعالة نحو حل إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي.

وبالإضافة إلى الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والظواهر الطبيعية من قبيل الحفاف والكوارث الطبيعية، تشمل الأسباب الجذرية الكامنة وراء الأزمات البشرية والتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين التدخل والاحتلال الأجنبي والإرهاب، فضلاً عن زعزعة استقرار الحكومات الشرعية، لا سيما في السنوات الأخيرة. ونتج نزوح مستمر عن عدم نجاح المجتمع الدولي في الحد من هذه العوامل وعكس اتجاهها. ويجب أن نولي الاهتمام الواجب للأسباب الجذرية لهذه الأزمات بالإضافة إلى مساعدة اللاجئين والنازحين.

إن للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين آثاراً ومضاعفات تتجاوز الحدود الوطنية، ولا يستطيع أي بلد بمفرده التغلب عليها بشكل فعال. ولا بد إذن من القيام باستجابة جماعية أساسها التعاون الدولي في هذا الصدد. وسوف يتيح هذا الاجتماع فرصة لاعتماد نهج عالمي إزاء مسألة اللاجئين والمهاجرين بحيث يمكن لجميع البلدان أن تتحمل المسؤولية الكاملة تجاه هذه التحركات في بلدان المنشأ والعبور والبلدان المضيفة.

وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لجمهورية إيران الإسلامية، فقد واجهت على مدى أكثر من ثلاثة عقود تدفقاً هائلاً لملايين اللاجئين والنازحين من البلدان المجاورة في ظروف صعبة. وخلال هذه الفترة، امتنعت جمهورية إيران الإسلامية عن إغلاق حدودها. وقبلت أعداداً كبيرة من هؤلاء الناس

لمواجهة التحدي الجسيم المتمثل في ضمان السلام والتنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى بذل جهود عالمية هادفة لجعل عالمنا أكثر مساواة وإنصافاً وعدالة. والميل إلى الحصول على مزايا اقتصادية ومالية وتجارية بصورة انفرادية على حساب البلدان النامية؛ واللجوء إلى انتهاكات القانون الدولي والاستقلال، والسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية؛ واتباع سياسة القوة؛ ولا بد من المقاومة بشدة لفرض ضغوط وجزاءات لا مبرر لها.

وفيما يتعلق بمسألة المهاجرين، يجب الحرص على الامتناع عن استغلال محتنتهم ومعاناتهم، بقصد استهداف بلدان مختارة لأغراض سياسية، مع تجاهل الاعتبارات الإنسانية.

وبالنظر إلى مصير مؤتمرات القمة السابقة والإعلانات الرسمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالهجرة، من المفهوم أن العديد تساوره الشكوك في نتائج وأثر هذا الاجتماع. لذلك، لا بد لنا جميعاً من أن نتحمل مسؤوليتنا، على الصعيدين الوطني والعالمي، وعلى صعيد الحكومات والمؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية، لإنهاء المعاناة المرتبطة بالهجرة، لحماية وتعزيز حقوق المهاجرين، والترحيب بالتنقل البشري بوصفه جزءاً لا يتجزأ من السمات المستتوية في عالمنا المعولم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أيبيلاردو مورينو فرنانديز، نائب وزير خارجية كوبا.

السيد مورينو فرنانديز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): خلال العامين الماضيين، شهدنا صوراً مذهلة تظهر تحركات الأشخاص اليائسين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط في طريقهم إلى أوروبا، كنتيجة مباشرة لأعمال حلف شمال الأطلسي المزعجة للاستقرار في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتخلف الإنمائي والفقير السائدين في بلدان القارة الأفريقية.

الممثلين، قرارات فعّالة وناجحة تهدف إلى حل المشاكل والحد من معاناة اللاجئين والمشردين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يماني غريب، المستشار السياسي الأقدم لرئيس إريتريا

السيد غريب (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أدت إريتريا دوراً نشطاً في الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى لأننا نرى أن الموضوع قيد النظر مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لجميع شعوب وأمم العالم. وترى إريتريا أن أهدافنا يجب أن تكون كالتالي.

أولاً، يجب أن نتفق على ضرورة وأهمية توفير سبل مجدية لهجرة ل قانونية وآمنة نظامية. من غير الملائم حقاً في عالم تتزايد فيه العولة وتم فيه فعل الكثير للنهوض بحركة السلع والتمويل، أن يتعرض فيه تنقل البشر لإعاقة ومعارضة شديدين. وهذا يحتاج إلى تغيير لأنه يمكن الحد بشكل كبير من الأزمة والمعاناة الراهنتين عن طريق الهجرة الآمنة والعادية.

ثانياً، يجب حماية وتعزيز حقوق وكرامة جميع المهاجرين وتزويدهم بفرص التعليم والعمل والتدريب على المهارات التي من دونها لا يمكنهم أن يعيشوا حياة كريمة.

ثالثاً، علينا أن نعالج الدوافع الرئيسية الدائمة للهجرة، بما في ذلك الهجرة القسرية، ومن هذه الدوافع تزايد التفاوت العالمي، والفقير، وانعدام التنمية، وانتهاكات الحريات الأساسية، فضلاً عن الحروب والصراعات، وأن نحيط علماً بدوافع هامة أخرى من قبيل التغير الديمغرافي والمناخي.

تعتقد إريتريا أن كل دولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير السلامة والأمن والحياة الكريمة لمواطنيها في بلدانهم، وتمكينهم من اغتنام الفرص المتاحة في البلدان الأخرى. بيد أن الأمم، وبخاصة الدول النامية، بحاجة إلى الدعم والتضامن

وستواصل حركات الهجرة إذا استمرت مَحَن الـ ٨٣٦ مليون شخص الذين يعيشون حاليا في فقر مدقع أو الـ ٧٩٥ مليون شخص الذين يتضورون جوعا، المتواجدون في العالم الثالث بشكل رئيسي. وعلاوة على ذلك، لماذا يتغاضى العالم المتقدم عن المساهمة الكبيرة التي قدمها المهاجرون إلى مستوى المعيشة الحالي لديه، بينما يبقى المهاجرون ضحايا التمييز الاقتصادي والثقافي والاجتماعي؟

لذلك فإن التعاون الدولي حيوي لضمان حوار وتعاون حقيقيين والاعتراف بالمسؤولية المشتركة في الهجرة من جانب جميع الدول، وضمان احترام السيادة والمساواة بين الدول وغير ذلك من المبادئ الأساسية المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن سلامة وكرامة ورفاه المهاجرين.

بيد أن بعض الدول تتصرف بطريقة تتعارض مع هذا النوع من التعاون. ومثال على ذلك ما يسمى بقانون التسوية الخاصة بالكوبيين وسياسة "الأرجل الجافة والأرجل المبتلة" التي تنفذها الولايات المتحدة ضد كوبا. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج الإفراج المشروط لا يزال يُستغل بشكل صارخ، ويعزز نزوح الأدمغة عن طريق تشجيع العاملين الصحيين على مغادرة بلدهم، في قطاع مهم جدا بالنسبة لكوبا، وأيضا من حيث التعاون المقدم من بلدي لشعوب العالم.

يوفر قانون التسوية الخاصة بالكوبيين معاملة هجرة تفضيلية في جميع أنحاء العالم؛ حيث يتم قبولهم تلقائيا في الولايات المتحدة حتى عندما يصلون بطريقة غير قانونية، في انتهاك لاتفاقات الهجرة الثنائية الرامية إلى ضمان هجرة قانونية وأمنة ومنظمة.

وتضمن سياسة "الأرجل المبتلة والأرجل الجافة" تنفيذ قانون التسوية الخاص بالكوبيين فيما يتصل بالمهاجرين الذين يتمكنون من التزول على أرض الولايات المتحدة، في حين يُعاد أولئك الذين يتم اعتراضهم في البحر إلى بلدهم الأصلي. وعلى

وقد كان هناك تحرك لنحو مليوني شخص، بمن فيهم ٢٦٠.٠٠٠ لغاية آب/أغسطس من هذا العام. ومن المؤلم أن نعلم بأن أكثر من ٣٠ في المائة من هؤلاء أطفال وأن كثيرين منهم سافروا لوحدهم؛ وأن أكثر من ١٧.٠٠٠ منهم احتفوا بين الفترة ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٦ بعد أن وطأت أقدامهم الأرض الأوروبية؛ وتوفي منهم ٣١٦٦ أو فُقدوا في البحر حتى آب/أغسطس الماضي. ويقارب هذا الرقم بالفعل من ٣,٧٧٠ شخصا، وحالات الوفيات هذه مسجلة لكامل عام ٢٠١٥.

ولا بد لمن تسببوا في هذه الحركات من أن يتحملوا مسؤولية الكارثة الإنسانية التي صنعوها. لا يمكن للذين يفرون من الفقر والصرعات التي يشنها الآخرون أن يُعاملوا كمجرمين على حدود البلدان "المتحضرة" التي يحاولون دخولها أو أن يعتبروا، بحكم الواقع، مجرمين أو إرهابيين محتملين.

ولا يمكن عرقلة دخول حالات الوصول الجماعي للأشخاص عن طريق تجريمهم أو بناء جدران حدودية شاهقة أو مخيمات لاحتجازهم، أو إنشاء حواجز إدارية أو حتى عسكرية لصددهم. ومن غير المناسب أيضا أن ينسى الذين يرفضون اليوم تقديم المأوى لهم أن العديد من مواطنيهم كانوا بحاجة إلى الحماية في البلدان الأخرى أثناء الحربين العالميتين.

يتطلب التعامل مع هذا العدد المتزايد من طالبي اللجوء واللاجئين التزاما حقيقيا بالسلم والأمن الدوليين من جانب البلدان الصناعية الرئيسية التي يجب أن تتخلى عن مصالحها في الهيمنة.

من الضروري أيضا أن يتغير بصورة جوهرية النظام الاقتصادي الدولي الجائر والحصري. وبنفس القدر من الأهمية تجب معالجة أسباب هجرة الملايين من الناس كل عام، الذين يجازفون بأرواحهم التماسا لمستويات معيشة أفضل وزيادة في الرفاه.

يعيشوا حياة كريمة في بلدانهم. لذلك، فإن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة في بلدان المنشأ يجب أن تكون حجر الزاوية في جهودنا العالمية الرامية إلى التصدي لهذا التحدي الحاسم في عصرنا. وفي هذا الصدد، يجب أن نضع القيم والمبادئ الأساسية في صميم حل تلك الأسباب الجذرية للهجرة.

إن احترام مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد شروط أساسية لإنهاء التدفقات الهائلة للبشر من مناطق الأزمات الأكثر تضرراً. بيد أن تلك القيم والمبادئ لا يمكن أن تُستورد من الخارج. والحكومات وبلدان المنشأ هي المسؤولة أولاً وقبل كل شيء عن جعلها حقيقة واقعة. ومن دون ذلك، لا يمكن لأي جهود عالمية أخرى أن تكون فعالة حقاً.

ولكني أود أيضاً التشديد على المسألة الحاسمة المتعلقة بالأمن لأن الأمن ليس مستبعداً بأي حال من هذه الصورة العامة. وهناك خطر واضح من أن يندس المتطرفون العنيفون وسط تدفقات الهجرة، الأمر الذي نحتاج إلى معالجته على نحو شامل. ويجب أن يكون الحق في حماية المهاجرين واللاجئين متوازناً مع حقوق البلدان المستقبلية من أجل ضمان أمنها والحفاظ عليه. وبينما نلتزم بمساعدة اللاجئين، فإننا نشدد على التأثير السلبي لتدفقات الهجرة على البلدان المضيفة وبلدان العبور. وإذا كان لأوروبا أن تحافظ على قدرتها على توفير الأمن فضلاً عن أن تبقى مصدر إلهام للديمقراطية والحرية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان على نطاق العالم، فإنها يجب أن تحمي نفسها. وبعبارة أخرى، لا بد من أن يحترم جميع المهاجرين القيم والأطر القانونية للبلدان المضيفة وبلدان العبور. ويجب أن تستمر الهجرة بطريقة منظمة ومنضبطة وبالسرعة التي تتيح إتمام المهمة المعقدة والحيوية في آن معاً لاستيعاب الوافدين الجدد وإدماجهم على نحو سليم.

ولتنظيم حجم الهجرة، ليس لدينا أي خيار آخر سوى تحديد الأولويات. ويجب التمييز بوضوح بين اللاجئين من

الرغم من أن المهاجرين يقعون ضحايا لعصابات المتاجرين بالبشر ويتعرضون لمخاطر تهدد سلامتهم الشخصية، تسبب هذه السياسة صعوبات لبلدان العبور في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي طلبت مجموعة منها رسمياً أن تلغي حكومة الولايات المتحدة هذه السياسة. وتشجع هذه السياسات على تهريب البشر والهجرة غير النظامية المباشرة من الأراضي الكوبية والبلدان الأخرى، بما في ذلك المواطنون الكوبيون الذين يسافرون إلى الخارج بصورة قانونية. وهي تؤدي إلى الموت والمحن والتمييز ضد المهاجرين من جميع البلدان.

ولن يسفر هذا الاجتماع عن نتائج ملموسة إلا إذا تم قطع التزامات بالتصدي للأسباب الجذرية للهجرة وتدفق اللاجئين؛ وبُذلت جهود للقيام بما هو أكثر من مجرد احتواء حركات التروح تلك؛ وجرى تعزيز التضامن والتعاون.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لوبومير زاوراليك، وزير خارجية الجمهورية التشيكية.

السيد زاوراليك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقول إنني أعرف أن الهجرة عملية طبيعية. وفي كثير من الأحيان على مدار التاريخ، أدت الهجرة إلى التقدم والتنمية، ولكن من الصحيح أيضاً أن الهجرة ليست دائماً خياراً إيجابياً. وهي في أغلب الأحيان حل قسري ذو آثار سلبية على المهاجرين، وكذلك على دول المنشأ والعبور والمقصد. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة أزمة الهجرة الحالية ونطاقها عالميان وبعيدا المدى كما كانا في أي وقت مضى. وأود أن أشكر الأمين العام على عقد هذا الاجتماع لأن الجمهورية التشيكية تقع في قلب أوروبا وتربطها عرى وثيقة بجيرانها، مما يجعلها منشغلة تماما بهذه المسألة.

وينبغي أن يكون هدفنا النهائي المشترك هو تحسين الظروف المعيشية في جميع أنحاء العالم بحيث يمكن للجميع أن

بالرغم من تعدد أسباب الهجرة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بسبب النزاعات المسلّحة أو سياسية تتعلّق بانعدام حرية الرأي وتكثيف الأفواه ومحاولات صهر المبدعين والعلماء والمفكرين في أجهزة المؤسسات الحكومية لتحويل المثقّف إلى لاجئ أكثر مما هو عقلاً، فإن هذه العوامل وأخرى تفضي إلى إفراغ البلدان من العقول والطاقات البشرية التي تمثّل البنية التحتية الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، فضلاً عن التغيير السكاني لما تحدّته الهجرة من احتلال في تركيبة المجتمع. ولكن في المقابل يجب ألا ننسى الأثر الإيجابي لما يُطلق عليه هجرة العقول في إيجاد تفاعل بين المجتمعات والحضارات والاستفادة من هذه الخبرات والكفاءات والطاقات الشابة المهاجرة إلى الدول المضيفة.

وتؤدي شبكات التهريب والاتجار بالبشر دوراً كبيراً في هذه الظاهرة، سواء بدافع المنفعة المادية أو لأسباب سياسية. ولعلّ الارهاب هو من أهم أسباب الهجرة القسرية لشرائح المجتمع كافة. وبلدي العراق هو النموذج الحي لأثر الارهاب الذي يتمثل في تنظيم داعش والتنظيمات الارهابية الأخرى على هجرة ونزوح الملايين من الناس في العراق.

ولقد واجهت الحكومة العراقية بعد دخول تنظيم داعش الارهابي إلى العراق وسيطرته على عدد من المدن في حزيران/يونيه ٢٠١٤ تحدياً كبيراً تمثل في موجات النزوح وهجرة واسعة النطاق لمواطنين أبرياء من مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى أكثر أماناً في العراق. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والأمنية التي يواجهها العراق والتي أدت إلى نزوح داخلي كبير، فإن بلدي لم يغلق أبوابه أمام أشقائه السوريين الهاربين من بطش الارهاب، إذ يحتضن العراق أكثر من ربع مليون مواطن سوري على أراضيهم منذ اندلاع الأزمة في سوريا.

إن الارهاب والهجرة ظاهرتان مرتبطتان ببعضهما، وهما تشكّلان هاجساً عالمياً يتجاوز حدود الدولة الواحدة. فلا

جهة، وبين المهاجرين والمهاجرين الاقتصاديين من جهة أخرى والذين لا يستوفون شروط الحماية الدولية. ويمكن القيام بذلك بل ويجب القيام به مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة الهجرة القسرية، بما في ذلك الأشخاص المشردون داخلياً. إن عدد الأشخاص المشردين داخلياً أعلى بكثير مقارنة بالأشخاص الذين اضطروا إلى الهجرة عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، فإن أولئك الذين يشرعون في رحلة خارج وطنهم غالباً ما يكونون شباباً وأقوياء، بالمقارنة مع المشردين داخلياً، والذين يوجد بينهم العديد من الفئات الضعيفة.

إن معالجة الأسباب الجذرية لحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين طموح رئيسي ولكنه طويل الأجل، ولكن لا يمكننا أن نترك هذه المسائل إلى الأجل الطويل. وعلينا أن نعمل بشأن القضايا الأكثر إلحاحاً الآن. وفي ظل المستوى الحالي لتدفقات المهاجرين، يجب علينا معالجتها على وجه الاستعجال اليوم. وهناك حلول يربح فيها الجميع في مواجهة تحدي الهجرة، وواجبنا هو البحث عنها. ولا يمكن إيجاد حل دائم إلا إذا عملت بلدان المنشأ وبلدان العبور والمقصد معاً جنباً إلى جنب، بما في ذلك تبسيط الإمكانيات العالمية للهجرة القانونية وتبادلها. وآمل أن يشكل اجتماعنا اليوم إسهاماً هاماً في هذا الجهد العالمي بينما نعمل معاً.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد برواري، رئيس دائرة المنظمات والتعاون الدولي والمؤتمرات في وزارة الخارجية العراقية.

السيد برواري (العراق): يسعدني أن أكون حاضراً بينكم في هذا الاجتماع المهم الذي يُعقد تحت إطار مواجهة موجات اللاجئين والمهاجرين الكبيرة، وأعرب عن تقدير بلادي للدور الذي قامت به الدول الشقيقة والصديقة للعراق في مساعدة أبنائه من اللاجئين والنازحين.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنطونيو غارسيا ريفيا، المدير العام للشؤون المتعددة الأطراف والشؤون العالمية في وزارة الخارجية في بيرو.

السيد غارسيا ريفيا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن الاجتماع الذي يعقد اليوم يوفر لنا فرصة ممتازة لإظهار أننا ملتزمون التزاما فعالا بحماية حقوق جميع اللاجئين والمهاجرين. ويجب علينا العمل معا بصورة عاجلة لحماية حقوق الإنسان لهذه الفئات الضعيفة، من خلال نهج عالمي لتحقيق التنمية المستدامة التي كرسنا لها الجهود داخل مجتمعاتنا.

ومن بين التحديات الرئيسية التي نواجهها، نحن بحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر، وغير ذلك من الجرائم ذات الصلة، ومراعاة حقوق الإنسان لدى استعراض السياسات المتعلقة بإدارة الحدود والاحتجاز. علاوة على ذلك، وفي خضم الأزمة الحالية، يجب أن نكافح التمييز وكرهية الأجانب ضد المهاجرين واللاجئين، عن طريق تعزيز إدماجهم واندماجهم الفعال في مجتمعاتنا. كما أنه من الأهمية بمكان أن نركز على إتاحة المساواة في فرص حصول اللاجئين والمهاجرين على الخدمات الصحية والتعليم والعمل اللائق. وفي هذا الصدد، تلتزم بيرو بالعمل الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وفي ما يتعلق بمسألة الهجرة، نعتقد أن الوقت قد حان للمزيد من التعاون على المستوى العالمي، وإقرار وكفالة حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين. ومن الأهمية بمكان أن تشمل خططنا الوطنية للتنمية اجراءات تهيئ المزيد من الفرص للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، مع الاحترام الواجب لحقوق الإنسان الأساسية.

وتعلّق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أهمية خاصة على الهجرة وتنقل البشر، اللذين يعتبران ظاهرة دولية وعملا

تستطيع أي دولة مهما كان حجمها الاقتصادي أن تستوعب كل اللاجئين في العالم، ولا تستطيع أي دولة مهما كان ثقلها العسكري والأمني أن تواجه الارهاب بمعزل عن العالم. ومن هذا المنطلق، يدعو العراق المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانبه لمواجهة هاتين الظاهرتين الخطيرتين على العالم وهما الارهاب والهجرة، وذلك من خلال النقاط التالية.

أولا، دعم البرامج التي تهدف إلى إعادة التأهيل النفسي للنساء والفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب وشتى ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة من قبل تنظيم داعش الارهابي في العراق، وخصوصا الآنسات والسيدات الأزيديات. ثانيا، تدريب أكبر عدد ممكن من موظفي الدولة في الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالهجرة والتزوج على تقديم المساعدات الأولية للنازحين، والمساهمة في حل مشاكل اللاجئين أو طالبي اللجوء. ثالثا، الاسراع في إيصال المساعدات الدولية المقدمة من الدول المانحة للعراق بغية إغاثة اللاجئين السوريين المقيمين في العراق. ونتطلع من الدول الصديقة أن تبذل قصارى جهدها من أجل تقديم المساعدات الطبية والنفسية والاجتماعية والمساعدات الانسانية الضرورية الأخرى لضحايا انتهاكات حقوق الانسان. وأخيرا، نتطلع من جميع الدول المضيفة للاجئين، بمن فيهم اللاجئون العراقيون، أن تقدم كل ما في وسعها لتوفير سبل اندماجهم في المجتمع والعيش بما يحفظ كرامتهم وعدم إرجاع البعض منهم قسرا.

وفي سياق سعينا إلى إيجاد الحلول المناسبة لأزمات اللاجئين، نؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وندعو إلى تحقيق حل عادل لمحتتهم، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، ومبادرة السلام العربية، كما نطلب تقديم الدعم والمساعدة لهم عن طريق توفير الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بغية ضمان كرامتهم.

لحركات اللاجئين والمهاجرين عبر الحدود، فضلا عن المشردين داخليا.

ويود الكرسي الرسولي أن يكرر مرة أخرى نداءه الملح من أجل بذل الجهود السياسية والمتعددة الأطراف في سبيل معالجة الأسباب الجذرية لحركات التزوح الكبرى للمشردين قسرا، لا سيما الصراعات والعنف، والعدد الذي لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان، وتدهور البيئة، والفقر المدقع، وتجارة الأسلحة والاتجار بالأسلحة، والفساد، والخطط المالية والتجارية الغامضة المرتبطة بها. وفي الوقت نفسه، من الضروري كفالة أن تكون الصناديق الإنمائية مخصصة بشكل عادل وشفاف، وأن تستخدم بالشكل المناسب.

ويؤكد الكرسي الرسولي على أهمية مؤتمر القمة، الذي يكرر تحذيرات البابا فرانسيس بشأن إضفاء الطابع العالمي على اللامبالاة. وهو يفعل ذلك بدافع من تجديد الالتزام بحماية جميع الأشخاص من العنف والتمييز، ولضمان تقديم الرعاية الصحية المناسبة والجيدة ولحماية الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال.

ويرحب الكرسي الرسولي بالاتفاق على توثيق علاقة العمل بين المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة، ويود أن يعرب عن اهتمامه بالمشاركة في الجهود المتواصلة التي يبذلها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة. ويجدونا أمل صادق في أن تؤدي هذه المبادرات إلى حفز إدارة أفضل لاستجابات محورها الإنسان فيما يتعلق بتحركات اللاجئين والمهاجرين على الصعيد العالمية والوطنية والمحلية.

وأود أن أختتم بياني ببعض عبارات البابا فرانسيس التي تعبر عن رسالته إلى مؤتمر القمة:

”إنني أطلب من القادة والمشرعين والمجتمع الدولي بأسره، قبل كل شيء، مجاهدة واقع من شردوا

رئيسيا للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن الخطة تُعتبر واقعا متعدد الأبعاد له أهمية خاصة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، ويساهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة. وتتشاطر بيرو هذه الرؤية بنشاط، وهي ملتزمة بتنفيذها. وتتمثل إحدى دعائم السياسة الخارجية في بيرو في معالجة مسألة الهجرة. ولقد عملنا على تحسين هجرتنا المتعددة الأوجه إزاء الهجرة، واعتمدنا سياسة وطنية بشأن إدارة الهجرة.

ونعتقد أن هذا الاجتماع سيشكل منعطفًا صوب إحداث فرق في حياة العديد من اللاجئين والمهاجرين. ونأمل من الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين ومن مجلس الأمن أن يتوصلا بحلول نهاية السنة إلى توافق في الآراء وتنفيذ المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة التي يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تعتمدها على الفور.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الكاردينال بييترو بارولين، وزير الخارجية في دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

الكاردينال بارولين (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): إن الكرسي الرسولي يعرب عن امتنانه للرئيس والأمين العام على عقد هذا الاجتماع لقادة العالم بغية معالجة إحدى أكبر المسائل الإنسانية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في عصرنا.

إن التحديات الهائلة والمعقدة التي تشكلها حركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين لا يمكن حلها إلا إذا عملنا جميعا معا. والكرسي الرسولي يصر على ضرورة الحوار والتعاون عبر الحدود فيما بين الدول والمنظمات الدولية والوكالات الإنسانية. وفي هذا الصدد، إن الشراكة مع المنظمات الدينية والجماعات الدينية مفيدة بشكل خاص، لأنها أطراف مهتمة وتتصف بالمهارة كونها أول المستجيبين في كثير من الأحيان

البالغ عددها ٢٠٦ لجان. ولم يتنافسوا باعتبارهم لاجئين بل بوصفهم مثل أي فريق أولمبي آخر. ووجهت مشاركتهم كفريق رسالة قوية للتضامن والأمل إلى الملايين من اللاجئين في جميع أرجاء العالم. وبين الرياضيون اللاجئون لنا جميعاً أنه بالرغم من المآسي والمعاناة التي لا يمكن تصورها التي واجهوها، فإنه يمكن لأي شخص أن يسهم في المجتمع بموهبته ومهاراته، والأهم من ذلك، بقوة روحه الإنسانية. وأثبتت مشاركتهم في الألعاب الأولمبية أن اللاجئين يشكلون إثراء للمجتمع، تماماً مثلما هم إثراء لأسرتنا الأولمبية.

وأود أن أشكر الأمين العام بوجه خاص على التزامه الشخصي القوي، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين على تعاونه الكبير. فبدون ذلك التعاون، ما كان ليتسنى تحقيق ذلك النجاح الكبير. وحينما أطفئت الشعلة الأولمبية انتهت الألعاب الأولمبية، ولكن دعم اللجنة الأولمبية الدولية للرياضيين اللاجئين مستمر. ونواصل الوقوف إلى جانبهم بعد الألعاب الأولمبية، للمساعدة على إدماجهم في أوطانهم الجديدة أو الإعداد لعودتهم إلى بلدانهم الأصلية للإسهام في بناء مجتمع أفضل هناك.

إن الرياضة شريك طبيعي حينما يتعلق الأمر بتحقيق أهداف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الدولي. وتعترف خطة التنمية المستدامة التاريخية لعام ٢٠٣٠ تحديداً بالرياضة بوصفها عاملاً مساعداً هاماً لتعزيز السلام والتفاهم. كما أن بوسع الرياضة أن تكون عاملاً مساعداً هاماً لتحقيق الأهداف المتمثلة في إدماج اللاجئين والمهاجرين.

واليوم، وأكد مجدداً على التزامنا نحو المجتمع الدولي بأننا ندعم الجهود الهامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والدول الأعضاء لإيجاد حلول مستدامة لأزمة اللاجئين. وفي ضوء إعلان نيويورك، نود تعزيز ذلك التعاون بتقديم اقتراح ملموس

بالقوة، بالمشاريع الفعالة والنهج الجديدة من أجل حماية كرامتهم، ومن أجل تحسين نوعية حياتهم ولمواجهة التحديات الناشئة عن الأشكال الحديثة للاضطهاد والقمع والاسترقاق. فهم بشر، وأشد على ذلك، يناشدون من أجل التضامن والمساعدة، وهم بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ولكنهم بحاجة أيضاً، في المقام الأول، إلى التفهم والعطف.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٦٤/٣ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الأولمبية الدولية.

السيد باخ (اللجنة الأولمبية الدولية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد اللجنة الأولمبية الدولية تأييداً تاماً الدول الأعضاء والأمين العام وتهنئهم على اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١). ونرحب بدعوة المجتمع المدني إلى الاضطلاع بدور هام بوصفه شريكاً رئيسياً في كل منطقة من مناطق العالم. ونحن في اللجنة الأولمبية الدولية على استعداد للمساعدة بالتزام متجدد.

ويتطلب النطاق غير المسبوق لأزمة اللاجئين العالمية وضخامتها بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي لإيجاد حلول طويلة الأمد لتلك المأساة الإنسانية. ونحن في اللجنة الأولمبية الدولية، نقوم بوضع خطط جديدة ستحدث فرقا حقيقياً في حياة الشباب في جميع أرجاء العالم. وتشكل هذه الحالة غير المسبوقة تحدياً أخلاقياً ودعوة إلى العمل موجهة إلينا جميعاً.

ولذلك السبب، وقبل عام في الجمعية العامة، أعلنت اللجنة الأولمبية الدولية إنشاء أول فريق أولمبي للاجئين في الألعاب الأولمبية التي نظمت في ريو دي جانيرو، في عام ٢٠١٦. وشارك فريق الرياضيين اللاجئين إلى جانب أفضل ١١ ٠٠٠ من رياضيي العالم من جميع اللجان الأولمبية الوطنية

للغاية - إن اللجنة ستبني أماكن آمنة للأطفال لممارسة الرياضة. وفي المدن التي يوجد بها سكان مهاجرون مشردون أو في مخيمات اللاجئين، يمكن للرياضة أن تصبح الغراء الذي سيربط بين المجتمعات المحلية. ويمكنها كسر الحواجز الثقافية والجنسانية في بيئة آمنة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والمساواة.

وباختصار، ستكون هذه البيئات الرياضية الآمنة سهلة التكيف مع مجالات الاحتياجات المحلية. ولا يمكنها أن توفر منبرا لجميع الفوائد التي يمكن للرياضة أن تحققها فحسب، بل بوسعها أن توفر أيضا فرصا أفضل لأطراف المجتمع المدني الفاعلة الأخرى للقيام بعملها، سواء كان ذلك بتوفير التعليم أو الخدمات الصحية. فتلك المبادرة تضع الرياضة في صميم السياسات العامة. وتلك الطريقة، يمكن للرياضة أن تضطلع بدورها في جعل العالم مكانا أفضل، وذلك ما نحن جميعا هنا ملتزمون بتحقيقه.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.